مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٠ المجلد ١٠/ العدد ١

القضية الارمنية في الدولة العثمانية
(١٨٧٨ – ١٩٢٣)
(دراسة تأريخية)

أ.م.د.أحمد جاسم إبراهيم ألشمري أ.م.د.يونس عباس نعمة الياسري
مركز بابل للدراسات الحضارية والتأريخية

البريد الإلكتروني Email : Dr.younis@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الارمن ، الدولة العثمانية ، معاهدة برلين ، تركيا، معاهدة سيفر.

كيفية اقتباس البحث

نعمة ، يونس عباس، أحمد جاسم إبراهيم ألشمري ، القضية الارمنية في الدولة العثمانية (١٨٧٨ – ١٩٢٣)(دراسة تأريخية)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٠، المجلد:١٠ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Armenian issue in the Ottoman Empire (1878 - 1923) Historical study

Asist prof.Dr
Ahmed Jassem Ibrahim Al-Shammari

Asist prof.Dr
Younis Abbas Nema

Babylon Center for cultural and historical studies

Keywords : Armen,Ottoman Empire, Berlin Treaty, Tukish, Treaty of Sever.

How To Cite This Article
Nema, Younis Abbas, Ahmed Jassem Ibrahim Al-Shammari , The Armenian issue in the Ottoman Empire(1878 - 1923)Historical study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2020,Volume:10,Issue1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract
The title of the research is the Armenian issue in the Ottoman Empire (1878-1923). The reason for choosing the time period of study is due to the fact that the start year represents a turning point in the Armenian issue from its local Ottoman character to its international nature according to Article "61" of the Berlin Treaty, the end of the Armenian issue was officially registered in the Treaty of Lausanne.
The research was divided into three main topics, the first under the title Armenians under the Ottoman Empire until 1909, It was divided into

three topics, the first addressed the Armenians under the Ottoman Empire and international interventions until 1890 and Western attempts to exploit them to achieve its goals and interests, while the second dealt with the worsening conditions between the Armenians and the Ottoman Empire For the period (1890-1909) the third focused on disobeying Adana in 1909 and its effect on pitting European public opinion against the Ottoman Empire.

The second topic dealt with the position of the Armenians in the First World War and its impact on the relationship with the Ottoman Empire (1914-1917) and divided in turn into three topics, the first discussed the position of the Armenians in the First World War and their assistance to the Russian state, while the second discussed the facts and events that led to the issuance of the housing decision In 1915, the third focused on implementing the market and housing decision, and the latter dealt with mutual assaults between Armenians and Turks for the period (1916-1917).

The third topic included the Armenian issue during the era of the new Turkish government and international treaties (1918-1923), and it was divided into three topics, the first under the title of the Turkish authorities' recognition of the Armenian genocide and the military trials that took place in its wake, while the second topic discussed attempts to form a state for the Armenians during the Treaty of Sever in 1920, The last topic covered the discussion of the Armenian issue in the Treaty of Lausanne in 1923.

الملخص:

ساهمت عوامل عدة في قيام القضية الارمنية كالدور الذي قامت به الكنائس الارمنية ومخرجات مؤتمر برلين والحركات التبشيرية وما جرى من احداث في البوسنة والهرسك وبلغاريا واليونان، وهذه الورقة البحثية المعنونة القضية الارمنية في الدولة العثمانية (١٨٧٨– ١٩٢٣) محاولة لدراسة الموضوع من جوانبه المختلفة ، ويرجع سبب اختيار المدة الزمنية للدراسة ، ذلك لأن سنة البدء تمثل نقطة تحول في القضية الأرمنية من سمتها المحلية العثمانية إلي طبيعتها الدولية بموجب المادة "٦١" من معاهدة برلين ، أما سنة ١٩٢٣ فقد سجلت نهاية القضية الأرمنية رسميا في معاهدة لوزان.

قسم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية ،الاول تحت عنوان الارمن في ظل الدولة العثمانية حتى عام ١٩٠٩ ، وتناول المبحث الثاني موقف الارمن في الحرب العالمية الاولى واثرة على العلاقة

مع الدولة العثمانية (١٩١٤-١٩١٧) فيما تضمن المبحث الثالث القضية الارمنية في عهد الحكومة التركية الجديدة والمعاهدات الدولية (١٩١٨-١٩٢٣).

المقدمة:

عند تناول المسالة الارمنية لابد من التاكيد على الدور المؤثر لمؤتمر برلين ١٨٧٨ وتحريض بعض الدول الاوربية لها والدعم المادي المقدم لها، وكذلك دور البطارقة الارمن في الكنائس الارمنية[١]. فضلا عن ان الذين عادو الى البلاد من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية قد عادو محملين بافكار ثورية وكان لهم بصمات واضحة في اثناء او خلال او بعد سنوات (١٨٢٨ ، ١٨٧٨ ، ١٩١٢،١٩١٤) ، ولايمكن ان نغفل او ناخذ الحملة التهجيرية او نشاط الحركات التبشيرية ، او حتى احداث البوسنة والهرسك وبلغاريا واليونان[٢] بمعزل عما حصل لان كل حالة تؤثر وتتاثر بالحالة السابقة اي ان جميع تلك الاحداث قد تسببت في ظهور المسالة الارمينية ، وان اخذ اي نقطة بمعزل عن النقاط المذكورة سيضلل كل من الباحث والقارئ معاً، تاسيساً على ذلك عندما نناقش المسألة الارمنية يجب ان لايكون من المعطيات المستحصلة من عصرنا ، وعلينا ان ناخذ الظروف المحيطة في ذلك الوقت ومن ثم نجري تقييمنا على ضوئها ويرجع سبب اختيار سني الدراسة بين عامي ١٨٧٨ – ١٩٢٣ إلى أن سنة البدء تمثل نقطة تحول في القضية الأرمنية من سمتها المحلية العثمانية إلي طبيعتها الدولية بموجب المادة "٦١" من معاهدة برلين ، أما سنة الختام فقد سجلت نهاية القضية الأرمنية رسميا في معاهدة لوزان.

قسم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية ،الاول تحت عنوان الارمن في ظل الدولة العثمانية حتى عام ١٩٠٩، وقسم الى ثلاثة مواضيع تناول الاول الارمن في ظل الدولة العثمانية والتدخلات الدولية حتى عام ١٨٩٠ومحاولات الغرب استغلالهم لتحقيق اهدافه ومصالحه، فيما عالج الثاني تازم الاوضاع بين الارمن والدولة العثمانية للمدة(١٨٩٠-١٩٠٩) وركز الثالث على عصيان أضنة عام ١٩٠٩وأثره في تأليب الرأي العام الاوربي ضد الدولة العثمانية.

تناول المبحث الثاني موقف الارمن في الحرب العالمية الاولى واثرة على العلاقة مع الدولة العثمانية (١٩١٤-١٩١٧) وقسم بدوره الى ثلاثة مواضيع ، تعرض الاول الى موقف الارمن في الحرب العالمية الاولى ومساعدتهم للدولة الروسية، فيما ناقش الثاني الوقائع والاحداث التي ادت الى اصدار قرار الاسكان سنة ١٩١٥وركز الثالث على تنفيذ قرار السوق والاسكان وتناول الاخير عمليات الاعتداء المتبادلة بين الارمن والاتراك للمدة(١٩١٦-١٩١٧).

تضمن المبحث الثالث القضية الارمنية في عهد الحكومة التركية الجديدة والمعاهدات الدولية (١٩١٨-١٩٢٣)، وقسم الى ثلاثة مواضيع الاول تحت عنوان اعترافات السلطات التركية

بالابادة الارمنية والمحاكمات العسكرية التي اقيمت على اثرها فيما ناقش الموضوع الثاني محاولات تشكيل دولة للارمن اثناء معاهدة سيفر سنة ١٩٢٠، وتناول الموضوع الاخير مناقشة المسالة الارمنية في معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣.

المبحث الاول

الارمن في ظل الدولة العثمانية حتى عام ١٩٠٩

اولا"- الارمن في ظل الدولة العثمانية والتدخلات الدولية في شؤونهم حتى عام ١٨٩٠م:

تألفت الدولة العثمانية من عدة شعوب وقوميات منها (الاتراك و العرب و الاكراد و التركمان و الفرس واليهود والقفقاس والارمن والجراكسة ..الخ)[٣] ، ويرجع الارمن في اصولهم إلى العنصر الآري الأوروبي ، وتشير الكتابات التاريخية الأرمنية الحديث عن إرمينيا الصغرى وإرمينيا الكبرى، وإن الأرض التاريخية الأرمنية تمتد من سلسلة جبال القوقاز شمالا إلى سلسلة جبال طوروس الأرمنية جنوبا على الحدود العراقية، ومن منابع نهر الفرات غربا في قلب تركيا الحديثة، وحتى بحر قزوين والعراق، فتشمل بذلك أراضي تابعة لتركيا وإيران والعراق وجورجيا، على مساحة ٣٥٨ ألف كيلو متر مربع، أي ما يعادل ١٢ ضعف أرض إرمينيا بحدودها الرسمية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي[٤].

أن بداية تاسيس الدولة العثمانية عام ١٢٨١ كان بمثابة عصر وعهد جديد للارمن من النواحي كافة الدينية منها والاجتماعية والسياسية وتحقيق الامن والرفاهية لهم ومع الاخذ بنظر الاعتبار ان الدولة العثمانية هي ذات اصول تركية اسلامية وهي تحوي على ملل وشعوب عديدة ، حتى ان الدولة العثمانية وعلى راسها السلطان عثمان قام بحماية الارمن وسمح لهم بانشاء جمعية خاصة بهم وتم انشاء اول مركز ديني للارمن في الاناضول في (كوتاهيا) ، وعندما اصبحت مدينة بورصة عاصمة الدولة انتقل المركز الديني بنشاطاته كلها من كوتاهيا الى بورصة ، وبعد مرور مدة لاسيما عند فتح السلطان محمد الثاني "الفاتح" مدينة القسطنطينية عام ١٤٥٣م قام بجلب قادة الارمن الدينيين عام ١٤٦١م الى استانبول ثم اعقبه صدور امر سلطاني بفتح مقر لجماعة الارمن في داخل استانبول [٥]، وبعد هذا الامر اصبحت استانبول مركز جذب للارمن اذ بدأت هجرة الارمن من ايران ، قفقاسيا ، دول البلقان ،جزيرة قرم، غرب ووسط الاناضول حتى اصبحت الدولة العثمانية بمثابة الوطن لاسيما للارمن الجورجوريون، واصبح لديهم قيادات دينية ولاجل تسيير الامور المالية في شؤون الدين ، الثقافة ، التعليم والامور الاخرى قام الارمن بتشكيل دائرة اوقاف تعنى بهم وفي بعض الاوقات قامت الدولة العثمانية بمساعدتهم لكي يقفو على اقدامهم وسد العجز لاسيما المالي الذي يعانون منه[٦].

عاش الارمن بكل امان ورفاه كاقلية في الدولة العثمانية وعرفو ما عليهم من حقوق وواجبات وبعد مرور مدة ليست بالطويلة تمكن الارمن من كسب ثقة الادارة العثمانية وبسبب هذه الثقة حصلو على تاييد الشعب لهم والدولة واطلق عليهم لقب " الملة الصادقة" وحصلو على مناصب رفيعة بسبب ذلك. فنجد ان الشخصيات التالية كانت من الارمن وعددها (٢٩) باشاو (٢٢) وزيرا" و (٢٣) عضو مجلس شعب و (٧) سفراء و (١١) قنصل عام و (١١) استاذ جامعي و (٤١) موظف في الدولة من الدرجات العليا ومن بين المناصب الوزارية التي شغلها الارمن كان في وزارة الخارجية و وزارة المالية و وزارة التجارة ، وهي من الوزارات المهمة ، اي ان الارمن لغاية نهاية القرن التاسع عشر عاشو بكل امن وسلام ولم تحدث اية شكوى من ظلم تتعلق بهم وهم على مدى التاريخ كانو يعقدون الاجتماعات الخاصة ويتباحثون ويناقشون امور متعلقة بهم [٧].

بعد فتح استانبول بمدة قصيرة قدم قسم من ارمن القرم والاناضول الى استانبول وسمي هؤلاء بالارمن المحليين وبالمقابل نجد هناك ارمن قد جاؤو من ايران وقفقاسيا وهؤلاء الارمن اطلق عليهم اسم الارمن الغربيون او (ارمن طشارلي) ، وقد حدث بينهم فيما بعد نوع من النزاع او الخلاف بسبب انتخاب بطرياك الامر الذي جعلهم يقدمون شكوى للدولة العثمانية التي كانت لاترغب في التدخل بالشأن الداخلي لهم ، الا ان الارمن الغربيون قد تمكنو من كسب قضية الخلاف لصالحهم في نهاية الامر، وتأسيسا" على ذلك قامو بجلب اشخاص وان لم يكونو روحانيون الى منصب البطرياك ونتيجة لهذا السلوك بدأت صفحة من الصراعات الوظيفية او كسب عنوان وظيفي او ديني وبمرور الوقت تحول هذا الصراع الى صراع دموي ، وبسبب هذا الوضع الحرج حاولت الدولة العثمانية ان تتدخل وان توقف اراقة الدماء عبثا" ، واصبحت الصراعات المذهبية عامل مهم في الشؤون الارمينية فضلا" عن التدخلات الخارجية لاسيما فيما يتعلق بنشر المذهب الكاثوليكي او البروتستانتي داخل طائفة الارمن وهذا العمل خلق في داخل جماعات الارمن الجورجوريون ردة فعل كبيرة الامر الذي دفعهم الى الطلب من الحكومة او الدولة العثمانية وضع حد لمثل هذه الامور ، وعندما لم ترغب الدولة العثمانية كالسابق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ظهرت هناك صراعات دموية بينهم وان بعض الارمن قد وافقو ورضخو للبروتستانت وسمي البطاريق الخاصة بهم باسم (جوهاجيان) و (طهطاجيان) ثم بعدها بدأ صراع حول مدى ارتباط الكاثوليك بالفاتيكان ؟ وامر البابا بفصل او عزل الارمن الذين ليس لهم ارتباط بالفاتيكان[٨] .

وفي السياق ذاته ، وفيما يخص التدخلات الخارجية اتفق العديد من الباحثين على ان روسيا القيصرية كانت الدولة الاكثر تدخلا في قضايا الارمن وكان لها دورا" في اثارة الفتن والتمردات ، وفي موازات ذلك كان لفرنسا وانكلترا وامريكا والمانيا دورا" في القضية الارمنية ومحاولة نشر مذهب او عقيدة مابين الارمن والمطالبة بحماية الارمن الذين يشاطرونهم المذهب وبالنسبة الى الدور الفرنسي في المسألة الارمنية فانهاعملت على زيادة نفوذ الارمن في الاناضول ، وارسلت الحملات التبشيرية ولوحظ بعد اتفاقية بوكرش سنة ١٨١١ تحول قسم كبير من الارمن الى الكاثوليكية ، وادى ذلك الى عدم ارتياح الادارة الجيجورية لهذا التدخل ، وساهم ذلك بخلافات طائفية بين الارمن ، ادى بفرنسا لدعم الارمن الكاثوليك من خلال تعليمهم في باريس ومساعدتهم في مجال التبادل التجاري ، وكان ذلك دافعا" الى رغبة الارمن الاخرين بالتعامل مع فرنسا لاسيما الطائفة المارونية الكلدانية وعلى الرغم من قلتهم في الدولة العثمانية اعلنو تبني المذهب الكاثوليكي[٩] ، واثر تأزم العلاقة بين الدولة العثمانية وفرنسا لاسيما بعد هزيمة نابليون بونابرت في عكا ، وقيام الفرنسيون بتحريض الارمن الكاثوليك على التمرد ضد الدولة العثمانية ، الامر الذي ادى بالتالي الى قيام الدولة العثمانية بترحيل الارمن الكاثوليك المتواجدين في استانبول الى داخل الاناضول ، واصدرت عقوبات بحقهم وصلت الى الحكم بالاعدام على عدد من رجال الدين الارمن ومصادرة اموالهم[١٠].

اعترضت فرنسا على الاجراءات التي قامت بها الدولة العثمانية ضد كاثوليك الارمن وتقدمت بشكوى ضد الباب العالي ، وتم تسوية الاوضاع من خلال التفاوض بين الطرفين الذي توج بعقد معاهدة ادرنة بين فرنسا والدولة العثمانية سنة ١٨٢٨، والتي بموجبها بقي الارمن في داخل استانبول واعيدت الاموال المصادرة من بعضهم .[١١]

عادت فرنسا بقوة الى تبني دور في دعم الارمن ومارست ضغوطا" على الدولة العثمانية لتعيين بطرياك خاص بكاثوليك الارمن وارسلت البعثات التبشيرية الى الاناضول واستقبلت ابناء الطائفة للدراسة في باريس[١٢] ، ورأت انكلترا ان عليها ايضا ان تقوي نفوذها وذلك من خلال خلق حالة من التوازن بين الدول المذهبية لهذا السبب نلاحظ عندما اراد الارمن تكوين مقر لجماعة الارمن البروتستانت قيام السفير الانكليزي في تركيا بالتوسط لهم لكي يحصلوا على موافقة لمطالبهم ويمكن ملاحظة ان انكلترا ادت دورا في الشرق بذريعة الدين وان كانت متاخرة وحاولت ان تغدو مثل فرنسا في زيادة نفوذها داخل الدولة العثمانية في مدة اتسمت بصورة عامة بالنشاط الديني وبهذا العمل استطاعت انكلترا ان توازي ما تفعله روسيا وفرنسا في داخل تركيا من النشاطات والفعاليات التبشيرية ، ولهذا نجد تأسيس كنيسة بروتستانتية في القدس في بداية القرن التاسع

عشر من قبل انكلترا ، واعتبارا من هذا التاريخ نجد ان البعثات التبشيرية القادمة من انكلترا تلقت دعماً واضحاً من حكومة انكلترا بهدف كسب الجميع للمذهب البروتستانتي [١٣] وهكذا اصبحت انكلترا صاحبة حق في حماية البروتستانتية في داخل الامبراطورية العثمانية.[١٤]

شهد القرن التاسع عشر تقاربا" وتعاونا" بين روسيا والارمن لاسيما بعد مساعدة الارمن للروس ضد ايران في الحرب التي قامت للمدة (١٨٢٦–١٨٢٨) والتي انتهت بتوقيع معاهدة تركمانجاي التي بموجبها اقدمت روسيا على توحيد ريفان ونهجيفان بولاية ارمينية ،[١٥] فضلا" عن بسط نفوذها في الغرب عبر دول البلقان وكذلك في قفقاسيا وكانت هناك محاولات روسية لدمج كنيسة اجميزان الارمنية بقفقاسيا مع العلم ان كنيسة اجميزان مركز ديني يضم معظم الارمن الجورجيريون[١٦].

توتر الوضع بين الارمن والدولة العثمانية بعد مساعدة الارمن للروس في حربهم ضد الدولة العثمانية للمدة (١٨٢٨–١٨٢٩) وتم تحميلهم مسؤولية تسليم ولاية ارضروم الى روسيا وقيام الارمن بمضايقة مسلمي ارضروم وطالبت روسيا بترحيل الارمن الموجودين في الاناضول الى ارمينيا وظهر تأييد من جماعات ارمينية لهذا المطلب .[١٧]

حاولت روسيا الافادة من الارمن في حربها الجديدة سنة ١٨٧٧[١٨] مع الدولة العثمانية ووجه القيصر الاسكندر الثاني رسالة الى البطريارك فرنسيس فارجديان مسؤول الارمن يطالبه فيها المساعدة للسيطرة على شرق الاناضول، وبعد أنتهاء الحرب بين روسيا والدولة العثمانية (١٨٧٧–١٨٧٨)،طالب بطريارك الارمن من قيصر روسيا عدم انسحاب روسيا من الاراضي الي احتلتها في شرق الاناضول وعدم اعطائها للدولة العثمانية وقام بزيارة مقر البطرياركة الروسية في استيانفوس والتقى بالقيصر وطالب بضم شرق الاناضول لروسيا او منحها حالة خاصة ووافقت روسيا على الطلب وتضمينه باتفاقية سان ستيفانوس في المادة (١٦) ، وتم اجتماع بين الاسكندر والبيطريك طالبه فيه باسم الارمن باجراء اصلاحات في المنطقة لصالح الارمن ، وبين ان احتلال الاناضول حفز الارمن للمطالبة بالحكم الذاتي والخروج ضد الدولة العثمانية.[١٩]

من جانب اخر ، جرى تداول مسالة الارمن لاسيما بعد منتصف القرن التاسع عشر وحاول كثير من المصلحين ان يجعلو الاصلاحات الصادرة في عام ١٨٥٦ اساس العمل والتحكم او ما نتج بعد انتهاء الحرب العثمانية –الروسية ١٨٧٧–١٨٧٨ ، وتوقيع معاهدة "سان ستيفانو" في ٣ آذار – مارس ١٨٧٨ قرب استانبول ، وكان البند السادس عشر منها ينص على الاعتراف بنوع

من الحكم الذاتي للارمن تحت اشراف ومراقبة روسيا القيصرية ، مع ضمان حق روسيا في السيطرة على الجزء الذي كانت قد ضمته اليها ابان الحرب. وبالطبع ان هذه الاتفاقية لم تحظ بموافقة القوى الاوروبية التي عدت بنودها وكانها تكريس لسيطرة النفوذ الروسي ، وكانت بريطانيا والمانيا في طليعة الدول الاوروبية المعترضة ويمكن ملاحظة تقاطع المصالح على ارض الدولة العثمانية بصورة واضحة ممثلة في كل من انكلترا – روسيا وعلى شكل هويات متضادة [٢٠]. اذ انكلترا كانت تقف امام توسع نفوذ روسيا في الدولة العثمانية من خلال دعمها للدولة العثمانية تارة ومن جهة اخرى كانت ترسل بعثات تبشيرية بروتستانتية اليها وتوجهها وفقا لسياستها ، وكانت هذه البعثات لها دورا واضحا في تنمية الشعور القومي الارمني [٢١].

ان سيطرة روسيا على الطرق التجارية الاستراتيجية المهمة في شرق الاناضول مثل كارس ، اردهان هدد العلاقات التجارية الانكليزية في الشرق بشكل واضح ، حتى نرى ان انكلترا لاتريد تحقيق المادة السادسة عشر من تنفيذ اتفاقية روسيا مع دول البلقان [٢٢]وكان للارمن وفق المادة المذكورة انفا حالة خاصة تميزهم عن غيرهم اذ بموجب هذه المادة في حالة تهديد دولة ارمينيا من حيث الوجود او الادارة لاي تهديد يمس الشعب الارمني من قبل الاكراد او الشركس لهم الحق في تقديم شكوى ومقابلة الباب العالي . ، وعليه فان الاتفاقات الملزمة لروسيا فيما يخص الاصلاحات ستجري على قدم وساق على الرغم من السيطرة الروسية الواضحة ، بدون شك فان روسيا ولديمومة سيطرتها فان عليها ان توافق على خطة الاصلاحات واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان المادة السادسة عشر تضع اهداف روسيا امام الجميع ، وبموجب المادة التاسعة عشر من هذه الاتفاقية فان روسيا ولاسباب امنية سيكون تواجدها في بعض المدن مثل كارس ، اردهان وباتوم ، وكذلك في وادي بايزيد والشركس وان هذه الحالة جعلت من روسيا مسيطرة على مواقع حيوية من جهة ومن جهة اخرى عززت نفوذها القوي في داخل مجتمع الارمن [٢٣].

ان امكانية موافقة انكلترا على هذه الصيغة تبدو مستحيلة . اذ ان اتفاقية سان استيفانو وما فيها من الشروط قد تم دراستها بعد ثلاثة ايام من قبل السفير الانكليزي " اليكس لايرد" ، وبدوره اعلم حكومته بان الروس قد سيطرو على مواقع ستراتيجية في شرق الاناضول ، وهذه الاماكن بالنسبة للانكليز هي بمثابة طرق تجارية مهمة، اما بخصوص الارمن وما جاء في المادة السادسة عشر التي جزأت البلقان الى عدة دول يبدو انه جاء الدور الان الى الاناضول وعلى الرغم من وجود رد فعل شعبي انكليزي نحو اتفاقية سان استيفانو الذي قام بتحريك العلاقات الارمنية – الانكليزية اثناء الحرب الروسية – العثمانية لم تقوم الحكومة الانكليزية باي عمل حيالها ، فقط ما يخدم مصالحها اذ طالبت بعقد مؤتمر جديد يبحث في الامور المختلفة ووفق شروط تراها مناسبة [٢٤]،

فبسبب اختلال توازن القوى في دول البلقان وفي منطقة البحر المتوسط دعت انكلترا جميع الدول الاوروبية الى صياغة معاهدة جديدة بدلا من معاهدة سان استيفانو وقد كان الرد الاوربي ايجابيا ولهذا تم بالاجماع الاتفاق لعقد اتفاقية برلين [٢٥].

كانت الدولة العثمانية تتوقع من انكلترا ان تقف الى جانبها في اتفاقية برلين الا ان انكلترا قامت بفرض شروط قاسية الزمت الباب العالي بتطبيقها ، ونجحت من ان تاخذ قبرص وتجعلها تحت سيطرتها اذ تم التوقيع على اتفاقية في ٤ حزيران ١٨٧٨م ومن ثم تم توقيعها في ١٥ تموز ١٨٧٨م من قبل السلطان عبد الحميد الثاني اذ بموجب هذه الاتفاقية تقوم الدولة العثمانية وبالتعاون مع انكلترا باجراء بعض الاصلاحات لصالح الارمن الموجودين في شرق الاناضول ، وحسب مايراه الطرفان مناسبا ، ولاحتواء التهديد الروسي في شرق الاناضول من انكلترا سيكون تواجد الانكليز في جزيرة قبرص وبهذه الطريقة تم تامين مصالح بريطانيا لاسيما الهند وباقصر الطرق [٢٦].

يبدو مما ذكرناه ان انكلترا لا تتحرك في سياستها على اساس مصالح ارمينية وانما في الواقع هي لمصالحها الخاصة ولكن بغطاء مختلف وخير مثال على ذلك هو توقيع معاهدة خاصة بالسيطرة على جزيرة قبرص ، فضلا عن ان منطقة شرق الاناضول والطريق طرابزون – ارضروم –غرب بايزيد تعد منطقة مهمة بالنسبة لانكلترا لانها تربط البحر المتوسط بايران وهو طريق تجاري مهم اذ ان تجار الارمن الموجودون في مدينة مانشستر الانكليزية يقومون بتسويق القطن المصدر من الجزر البريطانية عبر الطرق المذكورة انفا الى اسواق ايران وتركستان ، لهذا كان البحر المتوسط – ايران هو الطريق التجاري الوحيد وبذلك اصبح واضحا لنا لماذا رفضت روسيا سيطرتها على هذا الطريق ضمن معاهدة سان ستيفانو ولنفس السبب اعترضت انكلترا على المواد الموجودة فيها مثل المادة (١٩) وال(٢٠) وارادت تعديلهما باتفاقية برلين ومن خلال المادة السادسة من اتفاقية برلين عادت هذه المناطق مرة اخرى الى سيادة الدولة العثمانية [٢٧]. كما عدل البند السادس عشر الخاص بالارمن ، ووضع بدلا عنه بند اخر حمل الرقم (٦١) من اتفاقية برلين [٢٨] .

طالب النص بتنفيذ حزمة من الاصلاحات من قبل الدولة العثمانية لاسيما ما يتعلق منها بالاراضي التي يقطنها الارمن ، وتنفيذ الاصلاحات تلك من قبل الدولة العثمانية وتحت اشراف ومراقبة الدول الاوروبية وفي المقابل الغيت كل كلمة تاتي على ذكر اسم ارمينيا . ويعد هذا البند في اتفاقية "برلين" تراجعا" كبيرا" فيما يخص الارمن ، بسبب ان القائمين على وضع بنود المعاهدة الجديدة عمدو الى استبعاد اية اشارة الى وطن الارمن.[٢٩]ومن الجدير بالذكر ان ممثل

الارمن في مؤتمر برلين وهو البطريك"خريميان هيريك" الذي مثلهم بصفة مراقب ، قد ادلى بتصريح مهم جدا وضح فيه مدى الغبن الذي لحق الارمن في ذلك المؤتمر وتفضيل الدول المشاركة فيه مصالحها الخاصة على مصلحة الارمن ومطالبهم الامر الذي دفعه الى حث الارمن على حمل السلاح لنيل الحقوق[٣٠] ،لاسيما ان بعض المصادر قد اشارت الى هذا الموضوع قائلة:" لعل الخطأ الذي ارتكبه الارمن هو تطلعهم الى القوى الكبرى لتحقيق مطالبهم في حين ان هذه القوى كانت مهتمة اكثر بمصالحها التي يضمنها السلطان عبد الحميد"[٣١].

عمل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني على استغلال تنازع الدول الاوروبية وتصارعها ، وايقن عدم اهتمام هذه الدول بالاصلاحات المقرة في مؤتمر برلين ، الامر الذي ولد عنده شعور بالتصرف بكل حرية ، بسبب الخلافات التي كانت دائرة بين تلك الدول والتي قد قوضت جبهتها ضد الاتراك [٣٢] .

أقدم السلطان عبد الحميد الثاني على خطوة مهمة الغرض منها ابادة الارمن بطريقة منظمة فعمل على تشكيل الوية فرسان خاصة اطلق عليها " فرسان الحميدية" معظم عناصرها كانو من الاكراد حصرا"، وكانت هذه الخطوة تمت بمشورة الدبلوماسيين الانكليز[٣٣] ، واوعز الامر الى زكي باشا قائد الجيش الرابع بالاناضول لتشكيل تلك الالوية التي بدأت بتنفيذ اهدافها التي كانت اهمها هو اخلاء المناطق الواقعة على طول الحدود التركية مع روسيا من قاطنيها وسكانها الارمن ، والعمل على تصفيتهم بطريقة منظمة لكي تقل اعدادهم في كل مدن وولايات ارمينيا لاسيما الغربية منها والبالغ عددها خمس ولايات ، والى الحد الذي لايتطلب القيام باي اصلاحات تخص سكانها الارمن[٣٤] ، وكانت اهم واولى المهام التي كلفت بها الوية الحميدية من قبل السلطان العثماني هي:-

١- العمل على مراقبة الارمن وسائر المسيحيين والتضييق على تحركاتهم وانهاكها اقتصاديا"، واضطهادهم وتقتيلهم حتى يدفعهم الى الهرب من مناطقهم التي يسكنونها ، اي ان مهمة الوية فرسان الحميدية كانت تنحصر في تصفية الارمن سواء بارتكاب المجازر بحقهم ام بالتضييق عليهم اقتصاديا الى حد الافلاس والسلب والنهب .وخلاصة القول " لقد اخذ عبد الحميد ينظر الى الارمن كبلغاريا ثانية تجب ازالتهم من الوجود "[٣٥].

٢- شكلت الالوية الحميدية في مدينة " آلاشكيرت " ، وسلحت افضل تسليح وكانت المهمة الموكلة اليها هو القضاء على الارمن وابادتهم بالكامل ومن دون ذكر الاسباب ومن اجل تنفيذ المهمة ، فرض على كل عائلة كردية ان تشارك بالوية الحميدية بشخص واحد ويفضل الشباب عادة" وان يتحمل تزويد نفسه بالعدة والسلاح والبس .وكانت الحكومة توفر لهم البنادق والطلقات

وتتولى اطعامهم .وكان شيخ العشيرة هو الذي يتولى زعامتهم ، وتوزع المناصب الاخرى على المقربين منه وله حق التصرف بالغنائم التي يتم الاستيلاء عليها وكان اغلبهم اي رؤساء العشائر هم رؤساء عصابات اجرامية من امثال " موسى بك" . وهكذا تحولت تلك الالوية الى عصابات اجرامية شكلتها الدولة العثمانية .[٣٦]

ثانيا : تازم الاوضاع بين الدولة العثمانية والارمن (١٨٩٠-١٩٠٩)

استفاد الارمن كثيرا" لاسيما من الناحية السياسية من مؤتمر برلين فقد تعلمو دروس كثيرة من جراء ذلك المؤتمر ، فقبل كل شيئ المسألة الارمنية تشكل قضية دولية بموجب المادة الحادية والستون من مؤتمر برلين ، اما النقطة الثانية المهمة فقد عرف الارمن الحقيقة القائلة " اننا وبدون انكلترا لانصل الى مانريد ان نصل اليه"[٣٧] ومما لاشك فيه ان سبب تبني انكلترا للمسألة الارمنية يعود الى مصالح مادية معينة فأن انكلترا عندما تكون صاحبة النفوذ سيكون ذلك عائقا" امام روسيا لمد نفوذها في دول البلقان وبالتالي المطالبة بالحكم الذاتي في الشرق الاوسط ، علما" ان انكلترا لاتستطيع لوحدها ان تعترض على سلوك روسيا وتشتكيها الى الباب العالي ولكن تستطيع وباشرافها ان ترعى دعاة القومية الارمنية وان ابتعاد روسيا عن المسألة الارمنية هو غير صحيح فبالنسبة لحكومة لندن ان روسيا في نهجها الاستعماري في الشرق الاوسط ليس بالشئ السهل واذا ما ارادت نهج استعماري في الشرق الاقصى سيظهر واضحا مدى قوة نفوذ انكلترا هناك وعليه وبسبب هذه الاحتمالات رأت انكلترا من الواجب اشغال الدولة العثمانية مع روسيا من خلال بحث واجراء اصلاحات ارمنية وان يكون معظم الانتباه نحو شرق الاناضول وهذا المقترح كان سياسة ونهج من قبل الحكومة الانكليزية في سنة ١٨٩٠م اذ بمجرد اجراء بحث دولي بشأن الاصلاحات يمكن لانكلترا ان تكشف نقاط ضعف روسيا وهذا شئ سهل ، يكفي هنا عدم ترك الباب العالي ان يواجه روسيا بدون مساعدة طرف اخر[٣٨] .

لم تتاخر روسيا في ادراك هذا الفخ الانكليزي وان هدف بطرسبورغ هو قطف ثمار معركة ناجحة وان تكون شرق الاناضول تحت السيطرة ، وذكر تصريح احد المسؤولين الروس جاء فيه :" نريد اقامة ارمينيا ولكن بدون ارمن !" الا انه لم يتسنى تحقيق تلك المعادلة في برلين وان الاصلاحات الارمنية يمكن ان تسبب خسارة كبيرة لروسيا ، لان ما يحصل عليه الارمن في الدولة العثمانية سيشجع الارمن المتواجدون في روسيا بان يطالبو للحصول على ما حصل عليه الارمن في تركيا ، الامر الذي يؤدي الى ان يقوم الارمن في كلا من الدولتين من توحيد جهودهما في خط مشترك ومن جهة اخرى حركت روسيا الاماني لقيام دولة بلغاريا الكبيرة بين

دول البلقان وفي نفس الوقت عرفت كيف باستطاعتها ايقاف اي جبهة محتمل تشكيلها ضدها . فعندما تتراجع روسيا عن المسالة الارمنية فان مسؤوليتها ستقع على انكلترا [٣٩].

ان السلطان العثماني عبد الحميد الثاني كان قد وعد باجراء الاصلاحات الا انه تردد في تنفيذها ففي عام ١٨٩٤م قام القنصل الانكليزي في فان بزيارة المناطق التي يتواجد فيها الارمن لغرض مراجعة الاصلاحات المزمع القيام بها وقامت التنظيمات الارمنية بتمرد وعصيان في منطقة بيتليس مما اضطر حكومة لندن الى مناقشة مسالة الارمن مرة ثانية على المستوى الدولي [٤٠]، وفي تلك الاثناء خرجت مسيرات مؤيدة للارمن في مناطق عديدة من اوروبا علما ان معظم الصحافة كانت بيد الارمن الذين كانو يساندون قضيتهم فضلا عن ان مراسلو الصحف الانكليزية في تركيا كانو الى جانب القضية الارمنية ومناصرتها [٤١]، ولم تمض مدة طويلة حتى قامت الحكومة الانكليزية بتذكير الباب العالي بوجوب تحقيق المبادئ التي تم ذكرها في مؤتمر برلين حول ضرورة الاصلاحات وعندما كان السلطان يتلكأ في تنفيذها كانت انكلترا تهدد الباب العالي وسبب هذا التهديد يرجع الى غايتين الاولى جعل منطقة شرق الاناضول تحت تدخلات اوروبية واضحة والثانية محاولتها خلق مجتمع ارمني يتحرك وفق ماتريده انكلترا ولكن هذا المطلب الاخير لم يتم تحقيقه الى الدرجة المطلوبة [٤٢]ومحاولة منها قامت انكلترا بتحريك اسطولها البحري الى ميناء " جنقله" كمظهر لاستعراض القوة الا انها اضطرت الى سحبه امام موقف السلطان الثابت والقوي وكان ذلك سنة ١٨٩٥ [٤٣]،الا ان انكلترا سعت بعد ذلك الى التقرب من المانيا القوة الناشئة والى روسيا وبذلك اصبحت هناك اتفاقات بين تلك الدول الثلاثة على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية حتى ان الحكومة الانكليزية سعت في مناسبات عديدة الى اقناع روسيا بهذه الفكرة ولاجل ازالة اي اختلافات في وجهات النظر المتكونة لديهما فيما يخص الشرق الاقصى تم تدوينها على شكل نقاط في معاهدة سنة ١٩٠٧م . نلاحظ هنا اول خطوة لصالح الارمن من دولتين في آن واحد للمطالبة بتطبيق اصلاحات بشان الارمن [٤٤]، وبسبب هذه السياسة عمل الارمن على تشكيل حركات واحزاب [٤٥] ومقرات تنادي بالاستقلال التام علناالامر الذي ادى الى قيام حالات عصيان وتمرد ضد الدولة العثمانية حالات التمرد والعصيان فيما يخص احداث الارمن سنة ١٨٩٠-١٨٩٦م. واهم هذه المحاولات هي على النحو الآتي:

-حادثة دفاع عن الوطن الام في ٨ كانون الاول ١٨٨٢.

-مصادمات عصابات ارمينكان في اذار ١٨٨٩.

-حادثة موسى بك في آب ١٨٨٩.

-تمرد ارضروم في ٢٠ حزيران ١٨٩٠.

-مناوشات كوم كابي في ١٥ تموز ١٨٩٠.
-احداث مرزيفون ، قيسري يوزغات (١٨٩٢-١٨٩٣).
-عصيان ساسون الاول في آب ١٨٩٤.
-عصيان زيتون "سليماني" في الاول من حزيران ١٨٩٥.
-عصيان يوزغات "انقرة" في ٣ تشرين الثاني ١٨٩٥.
-عصيان زيتون (١٨٩٥-١٨٩٦).
-عصيان فان الاول في ٢ حزيران ١٨٩٦.
-هجوم على المصرف العثماني في ١٤ تموز ١٨٩٦.
-عصيان ساسون الثاني في تموز ١٨٩٧.
-محاولة اغتيال السلطان عبد الحميد الثاني " اغتيال القصر" في ٢١ تموز ١٩٠٥.
-عصيان اضنه في ١٤ نيسان ١٩٠٩.[٤٦]

مما يبدو انه في عام ١٨٩٧م وصل عدد حالات العصيان الى ما يقارب اربعة عشر تمردا ، ونلاحظ ان جميع حالات العصيان تم تسجيلها بعد ان دخلت اللجان الارمنية وبازدياد واضح وكان من المؤمل ان تتشكل جمهورية ارمنيستان ويكون قائد المتمردين هوفانس كتشيند رئيسا لها وقد اعترف في يوم محاكمته بالقيام باعداد اللجان والعصابات وكافة انواع الانشطة ضد الحكومة التركية وساق هذه اللجان الى حالات العصيان والتمرد سواء طوعا او كراهية [٤٧].

أثار تصدي العثمانيون لحالات التمرد والعصيان التي قامت بها التنظيمات الارمنية الراي العام المسيحي في اوربا و تم التحريف والمبالغة في بعض الحوادث التي تم عرضها للراي العام العالمي ، وقامت البعثات التبشيرية الفاعلة في اجزاء عديدة من الاناضول وكذلك السفراء الموجودون في استانبول والقناصل للدول العديدة المنتشرة في الاناضول بتقديم التقارير مع الدعاية الكاملة للمجتمعات الغربية عن الحالة الارمنية فضلا عما شوهد من نشاط الصحافة الغربية وتفاعل المجتمع الغربي مع التقارير الارمنية والتي معظمها بعيدة عن الواقع (حسب وجهة نظر المصادر التركية) وحتى ان الراي العام الغربي ضغط على الحكومات وتم تصوير الحوادث بانها حرب بين المسلمون المتوحشون والمسيحية المظلومة التي تعاني من الظلم والاظطهاد ومحاولة القضاء عليهم من قبل المسلمون وانه يجب نصرة الارمن المسيحيين ودعمهم ليقفو بوجه المسلمين وهذا هو ما حصل بالفعل [٤٨] .

يمكن القول ان وراء حملة التنظيمات الارمنية غايات واهداف مختلفة منها تحريض الدول الكبيرة على ضرب الدولة العثمانية والتدخل في شؤونها الداخلية في اقل ما يمكن من الاحتمالات

، ولاثبات هذاا الراي هناك وثائق تؤكد هذا القول اذ لم تكن المعاملة او الاصلاحات هي التي تولد دافعا مباشرا لدى الارمن ليقومو بالتمرد او العصيان ولكن الدافع هو بسبب تسخير الغرب وروسيا للتنظيمات الارمنية واقامة عمل مشترك معهم من خلال الكنائس لكي يمزقو الدولة العثمانية ! اما الدولة العثمانية فقد فعلت ما تفعله كل دولة في ذلك الوقت عندما تحدث فيها حالات التمرد اذ انها تخمد العصيان باستعمال القوة ، ولكن اخماد كل حالة تمرد وصفت بحالة(قتل عام)! وطالما تدخلت في سبيل اطلاق سراح قادة الحركات من السجن! ففي عصيان الزيتون ، وفي احتلال المصرف العثماني وفي محاولة اغتيال السلطان عبد الحميد الثاني تمت بتنسيق من الدول العظمى ، وفي نهاية العصيان تم تهريب الرؤوس المدبرة لهذه العمليات الى خارج البلاد وهذه التنظيمات عادت مرة ثانية الى داخل الدولة العثمانية بعد مرور مدة من الزمن لكي يبدؤ باعداد حالة تمرد جديدة .[٤٩]

١- عدد نفوس الارمن في الاناضول : بموجب الوثيقة الانكليزية لعام ١٩١٧م توجد في الاناضول (١،٠٥٦،٠٠٠) ارمني [٥٠]. اما في المصادر الاجنبية الاخرى فهناك اشارة بان عدد الذين تم قتلهم من الارمن قد وصل الى (١،٥) مليون ارمني ؟ واختلفت المصادر حول اعداد الارمن في الدولة العثمانية وهي كما ياتي :

-البطارقة ١،٧٨٠،٠٠٠- ٣،٠٠٠،٠٠٠ نسمة.

-جاكوس مورغان ٢،٣٨٠،٠٠٠ نسمة .

-باسترماجيان ٢،١٠٠،٠٠٠ نسمة .

-هوفانيسان ١،٥ – ٢ مليون نسمة .

-وهان فارديت ١،٢٦٣،٠٠٠ نسمة .

-كونستنون ١،٤٠٠،٠٠٠ نسمة .

-ولكر ١،٥ – ٢ مليون نسمة .

-ريفانستين ٧٦٠،٠٠٠ نسمة .(اسيا تركيا)

-كلير يراميس ١،٥ مليون نسمة .

-بوبل ١،٥ مليون .

-لينج ١،٠٥٨،٤٨٤ نسمة .

-زلتوف ٩٢١،٠٠٠ نسمة .

-كوينت ٨٣٨،١٢٥ نسمة .

-انكلوبيديا البريطانية ١،٥ مليون .

-المصادر العثمانية ١،٥ مليون نسمة .[٥١]

في البيانات المذكورة اعلاه نجد ان مقر البطارقة قد اشار الى رقم ٣،٠٠٠،٠٠٠ في مؤتمر برلين الا ان هذا المؤتمر لم يشر الى هذا الرقم مرة ثانية .اذ ان مقر البطارقة بدأ يشير الى ان نفوس الارمن هو ١،٧٨٠،٠٠٠ . وهو العدد الذي طالب بتكوين دولة ارمينيا وتضم ستة ولايات[٥٢] . بعث بطرياك نرسيس برسالة الى السفير الانكليزي في ٢٤ حزيران ١٨٨٠م تبين فيها عدد نفوس العوائل المسلمة والتي تتالف من ٣-٨ اشخاص واكد له ايضا ان العوائل الارمنية في كل بيت تتكون من (٦) اشخاص .[٥٣] اما طورنيزه اشار الى ان نفوس الارمن في تركيا عام ١٩٠٠م هو ١،٣٠٠،٠٠٠ نسمة ، في حين ان صحيفة " ليز ريفورمز " الفرنسية والصادرة في ١٩١٣م وهي متخصصة في شؤون الاحصاء اكدت وجود ١،١٥٠،٠٠٠ نسمة ارمني في الاناضول ، و٢٥٠،٠٠ نسمة منهم في الروملي [٥٤]. واشارت هذه الصحيفة بان مجموع نفوس الارمن في العالم لايزيد عن ٣،١٠٠،٠٠٠ نسمة [٥٥].

اما في عام ١٩٣٠م صدرت مقالة في صحيفة في اثينا بعنوان " مباحثات حول تشكيل جمهورية ارمينية " اشارت هذه المقالة بأن مجموع نفوس الارمن في العالم هو ٣،٠٠٤،٠٠٠ نسمة [٥٦] . فضلا عن ان هناك اشارة الى عدد نفوس الارمن الذين قتلو حوالي ١،٥ مليون مما فند كل ادعاءات هذه المقالة . ان الهدف من التلاعب بالارقام حسب وجهة النظر التركية هو من اجل تحقيق غاية ادعاء في وقوع " مجزرة قتل عام وابادة " وحسب ما سبق قوله ان الاحصائيين في الدولة العثمانية عام ١٨٩٦م اشارو الى ان العدد ،١،١٦٠،٠٠٠. نسمة وان هذا الرقم لم ياتي عن طريق تجوال المسؤولين من بيت الى بيت وانما كان تقريبي ولو فرضنا بان هناك اعداد ما يقارب ١٥٠،٠٠٠ نسمة ارادو التهرب من الضريبة سنجد ان المعدل التقريبي لاحصاء الدولة العثمانية بلغ ١،٣٠٠،٠٠٠ نسمة [٥٧] . اما في كتاب "The rebirth of Turkey- اعادة ميلاد تركيا" الصادر في نيويورك عام ١٩٢٣م اشار الى نفوس الارمن واكد انهم حوالي ١،٥ مليون نسمة في داخل الدولة العثمانية ومنهم ما يقارب مليوني في روسيا و حوالي ١٥٠،٠٠٠ نسمة في ايران ، و٢٥٠،٠٠٠ نسمة في مصر ولم يشر الى اي عدد منهم في اوروبا او الولايات المتحدة الامريكية [٥٨]. اما استانفورد جي.شاو. فقد اشار كحد متوسط لعدد المسلمين وما يوازيه من عدد للارمن اذ ذكر ان لكل ١٢،٥٨٥،٩٥٠ مسلم يقابله ١،١٣٩،٥٣ ارمني .اما في عام ١٨٩٧م فقال ان لكل ١٤،١١١،٩٤٥ مسلم يقابله ١،١٦٢،٨٥٣ ارمني ، وفي عام ١٩٠٦م كانت النسبة على النحو التالي ١٥،٥١٨،٤٧٨ مسلم يقابله ١،١٤٠،٥٦٣ ارمني اما في عام ١٩١٤م فكان لكل ١٥،٠٤٤،٤٨٦ مسلم مقابل ١،٢٢٩،٠٠٧ ارمني [٥٩] .

(جدول الاحصائية الرسمية لعام ١٩١٤) [٦٠].

ولاية	المسلمون	الروم	الارمن
.....	.....	.....	.....
أدرنه	٣٦٠،٤١١	٢٢٧،٦٨٠	١٩،٧٧٣
ادنه	٣٤١،٩٠٣	٨،٩٧٤	٥٢،٦٥٠
انطاليا قضاء (سنجاق)	٢٣٥،٧٦٢	١٢،٣٨٥	٦٣٠
انقرة	٨٧٧،٢٨٥	٢٠،٢٤٠	٥١،٥٥٦
حلب	٥٧٦،٣٢٠	٢١،٩٥٤	٢٠،١٤٢
ايدن	١،٢٤٩،٠٦٧	٢٩٩،٠٩٧	٢٠٣،٢٣٧
بتليس	٣٠٩،٩٩٩	------	١١٧،٤٩٢
بولو	٣٩٩،٢٨١	٥،١٥١	٢،٩٧٠
بورصه	٤٧٤،١١٤	٧٤،٩٢٧	٦٠،١١٩
قيسري	١٨٤،٢٩٢	٢٠،٥٩٠	٥٠،١٧٤
استانبول	٥٦٠،٤٣٤	٢٠٥،٧٥٢	٨٢،٨٨٠
جنك كاك	١٤٩،٩٠٣	٨،٥٥٠	٢،٤٧٤
ديار بكر	٤٩٢،١٠١	١،٩٣٥	٦٥،٨٥٠
ســـنجق جانيـــك	٢٦٥،٩٥٠	٩٨،٧٣٩	٢٧،٣١٩
ارضروم	٦٧٣،٢٩٧	٤،٨٦٤	١٣٤،٣٧٧
سنجق اسكي شير	١٤٠،٦٧٨	٢،٦١٣	٨،٥٩٢
ازميت	٢٢٦،٨٥٩	٤٠،٠٤٨	٥٥،٨٥٢
سنجق	١٠٢،٠٣٤	٢،٥٠٧	٣٤١
كراهيا	٢٧٧،٦٥٩	٦٣٢	٧،٤٣٩
كارس	٣٥٩،٨٠٤	٩٧،٤٩٧	٨،٦٥٣
كستامو	٧٣٧،٣٠٢	٢٠،٠٥٨	٨،٩٥٩
كتاهيا	٣٠٣،٣٤٨	٨،٧٥٥	٤،٥٤٨
مارش	١٥٢،٦٤٥	٣٤	٣٢،٣٢٢
منتشي	١٨٨،٩١٦	١٩،٩٢٣	١٢
سنجق نجاد	٢٢٧،١٠٠	٥٨،٣١٢	٤،٩٣٦

اورفــــــــــــــــــــــــــــــــه		١٤٩،٣٨٤	٢
١٦،٧١٨			
ســــــــــــــــــــــــيفاس		٩٣٩،٧٣٥	٧٥،٣٢٤
١٤٧،٠٩٩			
طرابزون	٩٢١،١٢٨	١٦١،٥٧٤	٦٨،٨٩٩
جيتالي	٢٠،٠٤٨	٣٦،٧٩١	٨٤٢
فان	١٧٩،٣٨٠	١	٦٧،٧٩٢
زور (سنجاق)	٦٥،٧٧٠	٤٥	٢٣٢
المجموع	**١٣،٣٣٩،٠٠٠،٠٠٠**	**١،٥٦١،٠٠٧**	**١،٢٣٤،٦٧**

المجموع الكلي والعام للنفوس : ١٦،١٣٤،٧٤٦،٠٠ . ان هذه الاحصائية تشير الى عدد نفوس الارمن في الدولة العثمانية قد بلغ ١،٢٣٤،٦٧١ نسمة وحتى بعض الكتاب الغربيون وكذلك الارمن قد قدمو مثل هذا الرقم .

ثالثا: عصيان اضنه واثره في تاليب الراي العام الاوربي ضد الدولة العثمانية ١٩٠٩.

تقع أضنه في إقليم قيليقية جنوب الأناضول وتكون هيكلها السكاني في مطلع عام ١٩٠٩ من ٤٢% أتراك ، ٣٦% أرمن ، ١٢% عرب، ١٠% يونانيين وقد مارس معظمهم الزراعة ، وعاشوا لقرون طويلة معا في سلام ووئام واجتهد أتراك أضنه وأرمنها إبان مذابح ١٨٩٤-١٨٩٦ على ألا تصيبهم حمى الفتن والقلاقل وقد نجحوا بامتياز في اجتياز هذه الأزمة ولكن الوضع قد تغير إلي النقيض تماما بعد مرور ١٥ عاما [٦١]، ومنذ مطلع عام ١٩٠٩ ثم إشاعة روجها الاتحاديون الناقمون على الأرمن بين العوام في أضنه خصوصا وفي قيليقية عموما مفادها أن الأرمن يستعدون لثورة مسلحة بغية القضاء على الأتراك وإقامة مملكة أرمينية بمساعدة الأجانب، وهو الأمر الذي أهاج الأهالي وحثهم علي قتال الأرمن وإزاء هذه الصورة المريبة ، أصيب الأرمن بالهلع من هجمات الجموع البشرية المسلحة بنفس قدر هلعهم من حركات وسلوكيات الإدارة الحاكمة[٦٢] .

كان الأتراك والأرمن في أضنه علي صفيح ساخن حتى وقع انقلاب ١٣ أبريل آنف الذكر وترامت أخبار ثورة الأستانة ، فأثارت النفوس بشدة في أضنه وغيرها من قيليقية وفي يوم ١٤ أبريل هاجم الأتراك حي الأرمن في أضنه وأعملوا فيه النهب والسلب والقتل لمدة ثلاثة أيام كاملة وبفضل وساطة الإرسالية الأمريكية هناك، عقد الطرفان هدنة في ١٧ أبريل ١٩٠٩وانتهت الفتنة وعاد الجميع إلي ممارسة حياتهم اليومي وفي ٢٤ نيسان ١٩٠٩ نجح الجيش المقدوني في

حصار الأستانة وهزيمة الأحرار، وإعادة الاتحاديين إلي قيادة الحكومة العثمانية . وفي نفس اليوم، وصلت قوات عسكرية اتحادية إلى أضنه وتوزعت على المواقع الحيوية في حي الأرمن وفي اليوم التالي مباشرة ، هاجمت القوات الاتحادية النظامية الأرمن دونما أي سبب ، وتفرق الأرمن بين فريق يقاوم بالأسلحة ، وثان لاذ إلى الكنائس وثالث هرع إلى المؤسسات الأجنبية والإرساليات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية[٦٣]، وفي الواقع لم ينس الاتحاديون وقفة الأرمن بجوار خصومهم الأحرار، ولذا صبوا جم غضبهم عليهم بمجرد الاستيلاء علي السلطة في الأستانة واستمر القتال الاتحادي وما صاحبه من نهب وسلب وحرق طوال يومي ٢٥ و٢٦ أبريل ، وفي ٢٧ أبريل نجحت الإرساليات الأجنبية بمؤازرة أساطيل بريطانيا وألمانيا و المرابطة في مرسينو في إنقاذ ما تبقى من أرمن أضنة وإعادة الحياة شكلا إلي مجاريها الطبيعية وفي اليوم نفسه أيضا أعلن البرلمان العثماني خلع عبد الحميد ونفيه إلي سالونيك وإحلال أخيه محمد رشاد الخامس محله سلطانا وخليفة[٦٤]،وهكذا أسدل الستار على مذابح أضنة التي وصفت بأنها أسوأ الفجائع التي حلت بالدولة العثمانية في العهد الدستوري ولم تقتصر هذه المذابح علي ولاية أضنه ، ولكنها امتدت إلى ولاية مرعش وإلي إقليم أنطاكية ، وتكاد تتفق الأرقام المتاحة على خسائر قيليقية وهي موت ٢٨١٠٣ نسمة وتدمير ٦٤٦٠ منزل ٥٩٥ محل و٢٦٥ مزرعة و٤٣ فندقا ومصنعا و٣٤ كنيسة و١٩ مدرسة ، تهجير ٧٩٠٣ طفل أرمني[٦٥] .

على الرغم من الغموض حول مدبري ومرتكبي مذابح أضنه ، فعلى الأرجح أنها بدأت علي أيدي أنصار السلطان عبد الحميد الثاني الساعين إلي تطبيق الشريعة الإسلامية ، وتواصلت علي أيدي الاتحاديين الراغبين في الثأر لأنفسهم من الأرمن جراء مؤازرة خصومهم الأحرار. وقد ساعدهم في ذلك سوء وضعف إدارة أضنه، والنشاط السياسي لحزبي الطاشناق والهنشاك ضد الجمعيات السياسية التركية هناك ، واعتبار مطران أضنه الهنشاكي موشيغ نفسه زعيما دينيا وسياسيا لأرم أضنه، وإعلانه أمام الملأ أن الوقت قد حان كي ينفض الأرمن نير الأتراك وعلى أية حال دشنت مذابح أضنه مناخا مرتابا ومتوجسا للأرمن في الفضاء العثماني ، وهو ما تبلور فعليا بعد مرور ست سنوات عندما اقترف النظام الاتحادي في الدولة العثمانية أول إبادة جنس بشري في القرن العشرين[٦٦]، وفي مذابح أضنه أيضا أثار النظام العثماني الأتراك والأكراد والعرب باسم الدين الإسلامي ضد الأرمن مستغلين جهل العوام بأحكام دينهم الصحيحة . وهنا، طرح الغربيون رسميا وشعبيا مذابح أضنه أمام الرأي العام علي أنها صراع إسلام ضد المسيحية[٦٧].

المبحث الثاني

موقف الارمن من الحرب العالمية الاولى واثره على العلاقة مع الدولة العثمانية(١٩١٤-١٩١٧)

أولاً : موقف الارمن المساعد للدولة الروسية في الحرب العالمية الاولى.

وقفت الدولة العثمانية الى جانب المانيا في الحرب العالمية الاولى ضد دول التحالف مما جعل الارمن يشعرون بارتياح شديد وضنت اللجان الارمنية ان الوقت مناسب لتحقيق اهدافها واعلان حالة اضطراب عام في البلاد ويبدو ان الدولة العثمانية راودتها شكوك حول عمل اللجان اثناء الحرب لذلك سارعت الى عقد لقاء مع اداريّ تشناك في آب ١٩١٤ وبعد انتهاء الاجتماع وعدّ التشناك الدولة العثمانية بانهم سيكونون الى جانبها عندما تشترك في الحرب العالمية الاّ ان الارمن لم يكونوا صادقين اذ انهم قبل انعقاد هذا الاجتماع عقدو مؤتمر لهم في ارضروم اتفقو فيه على الوقوف ضد الدولة العثمانية عند دخولها الحرب [٦٨] .

اعدّ الروس الخطط في كسب الارمن الى صفوفهم ضد الدولة العثمانية اثناء اندلاع الحرب وحصل اتفاق بين اجمبازين كاتوليكوس وبين والي القفقاس العام فارنزوف داسكوف جاء فيه : "**انه وبسبب عدم تجاوب الدولة العثمانية للاصلاحات المقدمة من جانب روسيا فان الارمن سيدعمون روسيا بدون قيد او شرط** " وقام قيصر روسيا باستقبال كاتوليكوس وابلغه بان الطريق الوحيد لانقاذ الارمن الموجودين في تركيا يكمن في تشكيل دولة ارمينيا وبحماية من روسيا وكان هدف روسيا هو في استغلال الارمن لكي يلحق شرق الاناضول الى روسيا ، وعندما تم اعلان الحرب على الدولة العثمانية قامت اللجنة التشناكية بنشر الاعلان التالي" [٦٩]**ان الارمن وبدون اي تردد يقفون مع دول التحالف وانهم يساندون روسيا بكل ما لديهم من قوة وسيشكلون افواج خاصة بهم** "[٧٠].

طالب الاعلان الارمن بالقيام بحالة العصيان في جميع المناطق حتى تقع الدولة العثمانية بين نارين وفي حالة تقدم الدولة العثمانية فعلى جنود الارمن اخذ اسلحتهم والالتحاق مع الروس"[٧١].

اصدر بابازيان الذي كان يعمل مبعوثا في المجلس العثماني بيانا اكد فيه : " ان تتهيأ الافواج الارمنية المتواجدة في قفقاسيا وان يكّونو طلائع الجيش الروسي وعليهم التوحد مع الارمن الموجودين في الدولة العثمانية اثناء توغل الجيش الروسي الى الامام "[٧٢] .

وبالفعل تم تنفيذ جميع الاوامر ، فبدخول القوات الروسية للاراضي العثمانية قامت الافواج الارمنية بالهروب مع اسلحتهم ومعداتهم الى جانب القوات الروسية والذين لم يستطيعو الالتحاق بالقوات الروسية شكلو العصابات والقيام باعمال التخريب في البلاد وكان الارمن منذ مدة طويلة يحتفظون بالاسلحة في المدارس والكنائس الارمنية وفي الوقت نفسه تمت مهاجمة مراكز

الاسلحة من قبل العصابات الارمنية رافعين شعار " لو اردت ان تنجو بنفسك عليك قتل جارك اولا " ، وبسبب تواجد معظم الرجال الاتراك في جبهات القتال بقيت معظم الالوية والاقضية معزولة ومن السهولة السيطرة عليها من قبل العصابات ! اذ قامو بقتل عام بحق المواطنون العزل ، وضربو القوات التركية من جهة الخلف واعاقو تقدم الوحدات العسكرية العثمانية وقطعو العديد من الطرق المؤدية للجبهات ، ونصبو كمائن للجرحى الاتراك ، وسهلو دخول القوات الروسية للبلاد ، وباعلان حالة النفير العام قامت المجاميع الارمنية سواء الموجودة في الداخل او الخارج بقتل الابرياء من الاتراك من كبار السن والاطفال والنساء وكذلك قتل الجرحى العائدين من المعركة ولم يخلو من القتل حتى الذين لم يشاركو في المعركة سواء كانوا اتراك ام غير اتراك وعليه فقد ارتكبو جرائم عديدة في مناطق مختلفة من البلاد مثل منطقة زيتون (سليماني-ماراش) وبيتليس وقيسري وطرابزون وانقرة وسناس وادنة واورفة وازميت او بزوندة وبورصة وجبل موسى ومناطق اخرى عديدة [٧٣].

ثانياً:الاحداث والوقائع التي ادت الى اصدار قرار الاسكان سنة ١٩١٥.

على اثر دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى الى جانب المانيا في ٣ آب ١٩١٤م تم اعلان حالة النفير العام في البلاد وبعدها حصلت في معظم البلاد ومن قبل التنظيمات والمجاميع المسلحة الارمنية حالات قتل وعصيان وتخويف ومن هذه التنظيمات هي :

- تنظيم جماعة "هنجاك - تشناك " الارمنية في شباط ١٩١٤م . اذ قامو باعلان عصيان في قيسري وفي اثناء هذا العصيان تم القيام بفعاليات وانشطة ارهابية عديدة بحق المواطنون وعلى القوات العسكرية ومن بعض هذه الفعاليات هو عملية تصنيع قنابل في اماكن سرية كالمقابر والمدارس والمعامل الارمنية وعند اجراء التفتيش من قبل الحكومة على دور الارمن تم العثور على اسلحة عديدة وعلى منشورات سرية وخلال المداهمات تم حجز عدد من الارمن [٧٤].

-ان اهالي زيتون من الارمن وفي كل الاوقات عندما تظهر اي حالة عصيان هنا اوهناك يبدؤون باعلان حالة العصيان من جانبهم عندما علمو بحالة النفير العام في البلاد قامو بالتمرد . وان التنظيمات الموجودة في هذه المنطقة مدعومين من قبل روسيا وفرنسا -" اذ ان هذه المنطقة معروفة بجمهورية زيتون من قبل نابليون الثالث" وكانو في استعداد مسبق لكل الظروف والمستجدات وعندما تم اعلان النفير العام في ٣ ايار ١٩١٤م شكلو على الفور فوج ارمني من الضباط في الزيتون و اعلنو حالة العصيان وارتكبو جرائم بحق المواطنين [٧٥].

تهيأت ولاية فان للعصيان وهي تعد حلقة وصل بين العالم الخارجي وبين الارمن اذ يمكن ملاحظة نشاط الارمن في هذه الولاية بصورة واضحة وكل النشاطات هنا موجهة ضد الحكومة

علنا [٧٦].ان عصيان فان الذي حصل في ١٥ نيسان ١٩١٥ وما فيه من غايات سيئة معروفة ضد الحكومة التركية اجبرها للتصدي من خلال قرار السوق والاسكان الصادر في ٢٧ ايار ١٩١٥م ونجد ان حادثة العصيان بدأت منذ ما يقارب شهر ونصف من صدور قرار السوق والاسكان اذ ان العصيان كان بدأ منذ ١٥ نيسان من العام نفسه وتوسع بمرور الوقت حتى تخوف منه الكثير من الاتراك وعندما لاحظ جودت بك والي فان بان الروس يتقدمون نحو فان اصدر اوامره في ١٤ ايار بانسحاب قواته من فان باتجاه بيتليس ، وكان عدد الارمن الموجود ضمن القوات الروسية فضلا عن عددهم في ولاية فان يقدر باكثر من خمسة وثلاثون الفاً ارمني بينما عدد الاتراك الذين بقو في داخل الولاية حوالي عشرون الف تعرضو للقتل [٧٧].

وفي خطوة تصعيدية تم انتخاب ارام مانوكيان وهو ارمني ليكون واليا" على فان وكذلك تم انتخاب موظفون جدد من الارمن لكي يكونو مسؤولون على الاقضية بينما نجد ان قرار السوق والاسكان قد جاء بعد هذا التاريخ اي في ٢٧ ايار ١٩١٥م ومن اسباب اصدار قرار قانون السوق والاسكان هو ظهور حالات تمرد في كل من بيتليس ، ديار بكر ، الزاغ ، وكذلك العديد من الحالات والنشاطات الارهابية بحق المواطنون ، وبسبب تقدم القوات الروسية الى الاراضي التركية من جهة الشرق وفي نفس الوقت اي في شباط ١٩١٥م كان هناك مجازر بحق كثير من المواطنين في مناطق مختلفة [٧٨].

قبل تاريخ ٢٧ ايار ١٩١٥م كان هناك ظاهرة تسلح لحوالي ٧ آلآف ارمني في ولاية موش وهؤلاء تشكلو على شكل مجاميع ثم تفرقو الى الاقضية والقرى ، وانضم اليهم عدد من الفارين من الخدمة العسكرية ولاسيما في منطقة ساسون اذ فرّ العديد من الشباب من الخدمة العسكرية وانضمو الى العصابات الارمنية وقامو باغتيال الاتراك المسؤولون عن التجنيد وفي نفس الوقت نجد احتواء ما يقارب ٥٠٠ ارمني في ديار بكر مع كامل اسلحتهم ضمن تشكيلة ما يسمى ب "طابور دام " وفي نفس الولاية اي في ديار بكر تم اجراء تفتيش على المدينة بتاريخ ١٢-١٤ نيسان وتم العثور على اكثر من ٦٠ قنبلة والعديد من الديناميت معبأ في داخل علب وكميات من انواع الاعتدة [٧٩].

وفي ولاية الازغ تقدم العديد من الوجهاء ورجال الدين من الارمن في هذه المنطقة بمراجعة السلطات الحكومية لتاكيد اخلاء بيوت الارمن من الاسلحة او الاعتدة بناء على معلوماتهم الا ان الحكومة قامت باجراء تفتيش عادي في داخل المركز وعثرت على اكثر من (٥٠٠) قطعة سلاح ، و(٣٠٠) قنبلة ، و(٤٠) كغم فتائل قنابل ، و(٢٠٠) علبة ديناميت واكثر من خمسة الاف عدد اصابع ديناميت وان هذه الكمية من الاسلحة كانت كافية لهدم مدينة كاملة مع سكانها

، وخلال تقدم القوات الروسية عبر الاراضي التركية قام الارمن في هذه الولاية بممارسة القتل العام بحق الاهالي والمواطنين الاتراك [٨٠] ومن الجدير بالذكر انه قد حدثت حالات تمرد وعصيان واحداث شغب في ٢٧ ايار ١٩١٥م من قبل الارمن في العديد من المناطق مثل ارضروم ، سيتماس ، طرابزون ، انقرة ، ادنة ، اورفه ، ازميت ، ادي بزار ، هودافسير ، غار "بورصة" ، جبل موسى ، ازمير ، اسطنبول ، مراش ، عينتاب ، حلب .ويمكن القول ان البلد كان في حالة طوارئ بسبب الحرب من جهة ومن جهة اخرى بسبب حالات الشغب والعصيان في داخل الاراضي العثمانية ولكي تحمي نفسها كانت الحكومة مرغمة امام الذين يريدون اهانة الحكومة والشعب ان تعمل على اصدار قرار السوق والاسكان .

ثالثاً: تنفيذ قرار السوق والاسكان سنة ١٩١٥.

أضطرت الحكومة التركية بسبب العصيان والقتل العام الذي مارسه الارمن بحق الاتراك لنقل الارمن الى مناطق بعيدة لكي توقف اراقة الدماء وارادت ابعاد الارمن من مناطق النزاع المحتملة مثل ، القفقاس ، ايران ، سيناس ، وغاية الخطوة ليس لغرض ابادة الارمن ولكن لتامين الامن والسلامة في البلاد وان قرار التغيير شمل جميع الارمن الموجودون في البلاد ولم يشمل من لهم مناصب حكومية معينة مثل الضباط ، والذين يعملون في المصارف و السلك الدبلوماسي وكذلك لم يشمل من هم فقراء او يتامى او مساكين من الارمن ومثل هذه الامور تعطي اشارة واضحة لمدى صحة قرار الحكومة [٨١].

وفي ٢٧ ايار ١٩١٥م صدر قرار حول تغيير الاماكن وبعض الاوامر الاخرى الثانوية المتعلقة بهذا الشان وقد اشار القرار الى نقل الارمن من مناطق مثل فان ، ارضروم ، وبتليس ، الى مناطق جنوب الموصل واورفه و ادنه ، اما الارمن في حلب وماراش فتم نقلهم الى القسم الغربي من سورية والى شرق الاناضول والى جنوب شرق حلب وفي هذه العملية لم تحدث وفاة (١،٥) مليون ارمني حسب وجهة النظر التركية التي تنفي مزاعم الارمن ومن ملاحظة البيانات الاحصائية سواء" للعثمانيين او الاجانب على حد سواء تشير بأن عدد الارمن اثناء الحرب العالمية الاولى كان حوالي ١،٢٥٠،٠٠٠ نسمة ومن هذا الرقم يمكن ان نتصور عدد الارمن الذين سيغيرون اماكنهم وان اخر احصائية للنفوس اجرتها الدولة العثمانية كانت عام ١٩١٤م وبموجب هذه الاحصائية نجد ان نفوس الارمن كان ١،٢٣٤،٦٧١ نسمة وان الذين تم شمولهم بتغيير اماكنهم في استانبول كان ٨٢،٨٨٠ اما في بورصة فكان ٦٠،١١٩ وفي كوتاهيا كان ٤،٥٤٨ اي بمجموع قدره ١٦٧،٧٧٨ من الارمن ، وكانت المدة الواقعة بين ٩ حزيران ١٩١٥م الى ٨ شباط ١٩١٦م هي المدة التي استمرت فيها عمليات التغيير في مناطق مثل (ادنه ، انقرة

، دورق بول ، اسكي شهير ، حلب ، ازميت ، قاري حصار ، قيصري ، معمور تل عزيز ، سيناس ، طرابزون ، يوزغات ، كوتاهيا ، بيرجيل)، وبلغ مجموع الاشخاص حوالي ٣٩١،٠٤٠ وقد وصل منهم ما يقارب ٣٥٦،٠٨٤ الى اماكنهم الجديدة اما العدد المتبقي وهو ٣٥،٠٠٠ فهم الارمن الموجودون في حلب [٨٢]. ان الارقام الحقيقية موجودة حاليا في دائرة الارشيف العثمانية ، اما عدد الارمن المتبقي ما يقارب ٣ آلآف ارمني فقد استوطنو في المناطق العديدة من الاناضول ، تأسيا" على ذلك لم يكن هناك ما يوحي الى حصول ابادة جماعية اثناء عملية التنقل ولم تحصل اي حالة قتل لارمني واحد ! وقد شهدت البعثات الدبلوماسية العديدة ايضا" على نزاهة عملية التغيير [٨٣].

هنا لابد ان نشير الى نقطة مهمة رافقت عملية التغيير الا وهي الناحية الامنية المرافقة لهذه العملية [٨٤]. اذ نلاحظ اثناء الهجرة تم اخذ العديد من الاحتياطات الامنية وتم تخصيص مبالغ وقروض مالية من قبل الحكومة [٨٥]، وتم مراقبة الاشخاص المرضى والمعاقين والنساء الحوامل اذ تم متابعتهم خارج الدوام الرسمي من قبل كوادر رجال الصحة [٨٦]. فضلا" عن فتح دار للايتام من اطفال الارمن في كل من لبنان ، اورفه ، بلاد الشام لرعايتهم [٨٧]، وتم فتح مراكز للاعاشة على الطرق لغرض المساعدة واخذت الاحتياطات الضرورية عند عملية نقل حاجيات وممتلكات المهجرين لتأمين نقلها بكل دقة [٨٨]. ان الادارة المحلية في كل منطقة كانت مسؤولة مسؤولية مباشرة عن نجاح العملية واي خلل سيعرضها للمحاسبة [٨٩]، وتم ارسال مفتشين الى مناطق التهجير وبصورة دورية [٩٠]. وعليه يمكن القول ان الحكومة ولاجل ضمان سلامة الارمن المهجرين صرفت مبالغ لغرض الاعانة ولاجل الحماية وتم تخصيص الادوية والمستلزمات الضرورية لهم و يتضح ان عملية التهجير او التغيير قد تمت بنجاح .

رابعاً: عمليات الاعتداء المتبادلة بين الارمن والاتراك (١٩١٦ – ١٩١٧) :

بعد قيام الثورة في روسيا عام ١٩١٧ حصل العديد من التفكك في الجيش الروسي وحدث في شرق الاناضول صراع اثني بين الارمن والجورجيين ، ففي هذه المرحلة قام الارمن بعمليات قتل بحق الاتراك ، ومن الجدير بالذكر انه قد حدثت عمليات قتل للاتراك من قبل الارمن قبل واثناء الحرب العالمية الاولى في العديد من المناطق وحسب المصادر التركية مثل مناطق (شابين قره حصار) ومن المسؤولين عن هذه الجرائم سيفاسلي مورات ، وساسون جنافري ، وهناك مجازر مشهورة في تركيا مثل انترانيك ، مجزرة موشي ومن اللجان الارمنية التي مارست القتل هي لجنة ارشك اذ ادارت مجازر في كل من ارزنجان ، باي بورت ، ارضروم ، كارس ، في حين طلب

قائد الجيش العثماني في قفقاسيا من القائد الروسي ان يهتم بارواح الاهالي والسكان المدنيين في المناطق المسيطر عليها من قبله ، بما يخص اموالهم وعرضهم وكان هذا الطلب قد جاء على شكل برقية برقم ٧٣١٢ وبتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩١٧ وعندما لم يستلم اي رد من الجانب الروسي قام بمراجعة القائد الروسي في قفقاسيا واستمرت المكاتبات بينهما دون اي رد ايجابي و عمد الروس الى تعيين الارمني سيفاسلي مورات المشهور بجرائمه في مقر القوات الروسية في ارضروم ، اذ قام الارمن الموجودون في المناطق التي سيطر عليها من قبل روسيا بجرائم بحق المواطنون الاتراك و قتلو حتى الاطفال الرضع وشقو بطون الحوامل ودفنو المسلمون وهم احياء واعتدو على الاعراض ووصل عدد الجثث في ارزنجان لوحدها الى اكثر من ٨٠٠ جثة وبعض القرى تم ابادتها بالكامل بعد ان تم جمعهم في مكان واحد [٩١].

وصل عدد جثث الرجال في ارضروم الى ٢١٢٧ جثة فيما بلغ عدد الذين تم قتلهم عن طريق الرمح والفأس وصل الى ٢٥٠ قرب بوابة مدينة كارس ووصل العدد الاجمالي للقتلى الى ما يقارب ٨٠٠٠ ضحية وتم تدمير السوق كليا" في ارضروم و جمع بعض الاهالي في بيوت فارغة ثم حرقهم بالكامل ، وفي منطقة تسمى " قلعة حسن " قام الارمن بقتل ما يقارب ٣٠٠٠ شخص ، وعندما جاء المراقبون الى الاناضول في عام ١٩١٩ لم تنقل لهم الحقائق بالكامل ولم ياتي الحديث الى ذكر الفاعل الحقيقي في هذه الجرائم [٩٢].

التقى رئيس المراقبون هاربورد مع الارمن الموجودون في ارضروم بشان الجرائم التي حصلت في المدينة وكان جوابه لم يحصل اي شئ بخصوص او مثل هذه الجرائم بينما شاهد هاربورد اثار الجرائم بعينيه سواء في ارضروم ام في المناطق المحيطة بها ، وان هاربورد قد ثبت عنده تدمير ٤٣ قرية عن بكرة ابيها من قبل الارمن [٩٣].

تعرضت كل من ولاية ارزنجان [٩٤]و طرابزون [٩٥]و وارضروم[٩٦]و وكارس[٩٧] و وفان وغيرها من المناطق الى مجزرة من قبل الارمن ونجد ان معظم الجرائم التي ارتكبها الارمن بحق الاتراك في جنوب غرب الاناضول كانت بدعم مباشر من قبل الانكليز والفرنسيين لاسيما الجرائم في مدن (ادنه ، اورفه ، عنتاب ، مارش ، بتليس ،) والعديد من الاقضية وبلغ عدد القرى المدمرة في ادنه ، وسيز العثمانية ما يقارب ٥٠ قرية وقام وهيب باشا الذي كان يعمل قائدا للجيش التركي بالتصدي للهجمات الارمنية اذ انه تم انقاذ اهالي ارزنجان في ١٣ شباط واهالي طرابزون في ٢٤ شباط ، واهالي ارضروم في ١٢ اذار ، وحسن قلعة في ١٣ اذار ، وساري كارش في ٢ نيسان ، وفان في ٥ نيسان ، وباتوم في ١٤ نيسان ، وكارس في ٢٥ نيسان [٩٨]. وفي اثناء تقدم القوات التركية الى الامام قام الارمن بالقضاء الكامل على اهالي كثير من المناطق عن طريق

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2020 Volume:10 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

القتل ، وبموجب معاهدة " برست – لينفسك " اتفقت ثلاث من الدول الشرقية مع الدولة العثمانية حول اعادة المبعدين [٩٩]، وفي ٢٨ ايار ١٩١٨ تم اعلان جمهورية ارمينيا في قفقاسيا[١٠٠].

المبحث الثالث

القضية الارمنية في عهد الحكومة التركية الجديدة والمعاهدات الدولية(١٩١٨-١٩٢٣)

اولاً: اعترافات السلطات والصحف التركية بالإبادة الأرمنية والمحاكمات العسكرية التركية (١٩١٨-١٩٢١) .

كشف رئيس وزراء تركيا الجديد فريد باشا في بداية تشرين الثاني ١٩١٨،اي بعد سقوط حكومة الاتحاد والترقي النقاب عن (الزوايا المظلمة لمخطط الإبادة الذي وضعه ونفذه حزب الاتحاد والترقي ضد الأرمن)، وذكر "**إن ما أعلنته حكومة الأتراك الفتيان في (الكتاب الأحمر) الذي أصدرته عن عدم إخلاص الأرمن للدولة العثمانية (خلال تلك الفترة السابقة) هو شيء مضلل و يتنافى تماماً مع الحقيقة**"[١٠١]، وفي ٢٨ كانون الثاني١٩١٩ كتب علي كمال بك الذي أصبح في عام ١٩٢٠ وزيراً لداخلية تركيا في جريدة (صباح) التركية قائلاً "إنها لحقيقة ثابتة، ان إبادة الأرمن قد خطط لها وأقرت من قبل مقر حزب الاتحاد والترقي ووصف هذه المذابح بأنها جريمة لم يسبق لها مثيل في التاريخ وهزت العالم"[١٠٢].

وفي حديث للسلطان العثماني محمد السادس في استانبول ذكر "**إن اشتراك تركيا في الحرب من الحوادث المضرة، وان قلة نظر الحكومة التركية في ذلك الزمان أدت إلى هذه المصيبة، فلو كان متبوأً العرش لم تكن تقع هذه الحادثة المحزنة، وان مذابح الأرمن فتتت قلبه وقد أمر حالاً عند تبوئه العرش أن تجرى التحقيقات حتى يعاقب مثيرو هذه الفتنة عقاباً شديداً، وقد حالت دون تنفيذ أمره حوائل مختلفة، أما الآن فالأمر جار على حكمه..**"[١٠٣].

نشرت الصحف التركية الصادرة في أسطنبول في شهري تشرين الثاني وكانون الأول ١٩١٨ العديد من المقالات والشهادات التي توضح ماحدث ونشرت هذه الصحف نص رسائل وتوجيهات طلعت باشا وبهاء الدين شاكر، وناظم باشا ضد الأرمن ونشرت صحيفة جاماناك (الوقت) الصادرة في أسطنبول في ١١ كانون الأول ١٩١٨ نص توجيه زعماء الاتحاد والترقي الآتي: "**نفذوا أولاً بأول الأوامر الصادرة لكم بقتل الأرمن**"[١٠٤] .

ذكرت الصحف آنذاك أن عدد ضحايا الأرمن في مذابح عام ١٩١٥، بناء على التحقيقات التي أُجريت، بلغ مليوناً ونصف المليون، وان المذابح كانت منظمة و ذكرت صحيفتا العرب البغدادية والموصل الموصلية عن جريدة البتي باريزيان من الأستانة أن التحقيق فتح في مذابح الأرمن

فأسفر عن أن عدد الذين قتلوا بلغ مليوناً ونصف مليون وأن أكبر المسؤولين عن هذه المذابح هم أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا والجنرال ليمان فون سندرس وان نصف الشعب الأرمني ذبح لأن المذابح نظمت تنظيماً عالياً ومن بين الفظائع التي ارتكبت والتي تقشعر منها الأبدان حرق ألفي امرأة وقتل في مكان آخر سبعة آلاف وهناك من يرى انه لا يجوز أن تلقى تبعة ما جرى على صغار الضباط والموظفين لأن التبعة كلها تقع على رأس الوزراء والقادة الذين تقدم ذكرهم[١٠٥].

ذكرت صحيفة الموصل: "**أخبرت برقية من باريس ما معناه: على إثر التحقيقات التي أجريت في مسألة ذبح الأرمن يستدل أن الشعب الأرمني فقد من أفراده نحو مليون ونصف أعني تقريباً فقد خمسين في المئة**" وذكرت الصحيفة وأن دولة ألمانيا هي التي رتبت هذه المذابح والفظائع وأن المسؤولين عن ذلك هم (ليمان فون وسندريس باشا) وأنورباشا وطلعت باشا وجمال باشا وقد حدث في هذه المذابح آثام مهولة وجرائم عديدة منها أن الأكراد رشوا زيت البترول على ألفي امرأة أرمنية وأحرقوهن ليعرفو منهن على موضع الجواهر وكانوا يظنون فيهن أنهن قد ابتلعنه وقتل في مكان واحد سبعة آلاف صبي وكثير من الأطفال دفنوا وهم أحياء في ولاية أرضروم[١٠٦].

شكلت الحكومة التركية لجنة تحقيقية بأمر سلطاني صادر عام ١٩١٨، كلفت بمهمة جمع الوثائق الحكومية عن قتل الأرمن وقد ترأس اللجنة مظهر بك الوالي السابق لأنقرة والذي اعفي من منصبه في حزيران ١٩١٥، وذلك لعدم تنفيذه أوامر طلعت باشا بتهجير الأرمن وقد تمكن مظهر بك بعد جهد جهيد من جمع عدد كبير جداً من الوثائق الحكومية والشهادات التحريرية ، والتي وضعت تحت تصرف المحكمة العسكرية التركية[١٠٧]. ونقلت جريدة (الوقت) التركية في ٢١ تشرين الأول ١٩١٨ عن الشخصية السياسية والشاعرة خالدة أديب قولها: "**لقد عملنا في تلك الأيام، حينما كنا أقوياء، على إبادة المسيحيين، ولاسيما الأرمن، بأساليب القرون الوسطى. أننا نعيش اليوم الأيام الأكثر حزناً وسوداوية في حياتنا الوطنية. فالولايات المتحدة وإنكلترا تعتبران تركيا دولة قتلت رعاياها وأولادها الأبرياء. وأعلنت الحكومة (التركية) الحالية أنه يتوجب إعادة الأرمن إلى مناطقهم**"[١٠٨].

وبعد شهرين، وفي جريدة (يني كيون) التركية، دانت خالدة أديب حزب وحكومة تركيا الفتاة للجرائم التي ارتكبها أعضاؤهما بحق الأرمن، وخلصت للقول: "**إن الأتراك ثبتوا أنهم غير قادرين على تشكيل حكومة متحضرة**"[١٠٩]، وبعد الهدنة التي عقدت في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ مباشرة أصبح موضوع مجازر الأرمن من أهم المواضيع التي ناقشها البرلمان العثماني وقد تم نشر

مناقشات البرلمان هذه في (تقويمه وقائعي)، وهي الصحيفة الرسمية للمجلس العرفي التركي (المحكمة العسكرية)، والتي نشرت فيما بعد محاضر جلسات المحكمة العسكرية التركية الخاصة بمحاكمة المتهمين بمجازر الأرمن، فضلاً عن الصحف التركية[١١٠].

نشرت صحيفة العرب البغدادية حديث أحد مراسلي الصحف البريطانية مع الأميرعبد المجيد ولي عهد تركيا والنجل الثاني للسلطان عبد العزيز، جاء فيه"إن دور الاتحاديين الذي قضيناه هو دور استبداد ابتدأ فينا وأبتدأ معه السلب والنهب والتخريب والإتلاف، أما مسألة الأرمن التي أثارت علينا الخواطر فأنها قد وصمت قوميتنا وتركيتنا وصمة خالدة"[١١١].

وفي بداية عام ١٩١٩، أصدرت الحكومة التركية منشوراً باللغة الإنكليزية بعنوان (القضية التركية–الأرمنية، وجهة نظر الأتراك)[١١٢] ، اعترفت فيه بارتكاب الفظائع وأعمال القتل والإبادة المخطط لها من قبل زعماء حزب الاتحاد والترقي ضد الأرمن، والتي وصفتها بـ(القاسية) و(عديمة الضمير) ووعدت الأرمن الذين عانوا من هذه السياسة بالتعويضات في (الوقت المناسب) وتابع المنشور القول بأن جميع المسؤولين والموظفين الذين أسهموا في وضع وتنفيذ مخطط إبادة الأرمن وسلبهم قد اعتقلوا وسيحاكمون وقال المنشور أن الأتراك قاموا فعلاً بقتل الأرمن، وتنظيم المذابح، وسلب وتدمير مساكن الأرمن[١١٣].

كان هذا اعترافا صريحاً من السلطات التركية في أسطنبول خلال الأعوام من ١٩١٨-١٩٢١ بتنظيم مذابح الأرمن إلا أن موقف هذه السلطات تغير فيما بعد إلى إنكار حدوث مجازر إبادة الأرمن، وأستمرت سياسة الإنكار هذه حتى الوقت الحاضر، وقد نشرت صحيفة العرب البغدادية عام ١٩١٩ أنباء عن اعتقال مسؤولين وموظفين حكوميين سابقين ساهموا في مجازر الأرمن لمحاكمتهم، نذكر منها: "آثينا: ذكرت برقية من الأستانة أنه القي القبض على كامل باشا قائد الجيش الثالث. وقد أتهم بذبح الروم والأرمن..."[١١٤].

وذكرت أيضاً: "الأستانة في ٦ شباط: تألف ديوان عرفي لمحاكمة الزمرة الأولى من الذين أُغروا على ذبح الأرمن وبين هذه الزمرة كمال بك والي (بوغازليان) السابق وتوفيق قائد الجندرمة السابق في (يوزغاد) وفناز علي موظف في يوزغاد وقد بين المدعي العمومي أنه يجب معاقبة مثيري هذه الجنايات التي أرعبت البشرية جمعاء، وأورد محام أرمني أدلة يتبين منها أن عدد الذين ذهبوا ضحية المذبحة ٣،٧٠٠ بينهم نساء وأولاد"[١١٥].

كما ذكرت صحيفة العرب: "الأستانة: أُكتشف مكان رشيد بك والي (ديار بكر) السابق المتهم بمذابح الأرمن الذي فر مؤخراً من محل اعتقاله فأحاط به البوليس التركي وفي أثناء ذلك انتحر."[١١٦] وذكرت صحيفة العرب أيضاً: "قبل أن ينفض مجلس النواب العثماني قدم مبعوث

الديوانية فوآد بك تقريراً في غاية الأهمية وقد كلّف به سوق وزارتي سعيد حليم وطلعت للمحاكمة أمام الديوان العالي.. وقدم أيضاً بعض مبعوثي الأرمن تقريراً يسألون فيه عن قتل مليون أرمني وإجلاء ٢٥ ألف رومي مع مصادرة أموالهم ومقتنياتهم وعن إفناء ٥٥٠ ألف رومي ومصادرة أموالهم وأملاكهم أيضاً وعن إلغاء التجارة الحرة وحصرها بالمحسوبين والمقربين وعن قتل زهراب ووارتكس[١١٧]، وعن معاملة العرب الكرام تلك المعاملة الشائنة التي أنتجت النتائج الوخيمة في الحجاز وسورية والعراق وغير ذلك مما سنراه أثناء المفاوضة الصلحية وعن تأليف طوابير العملة بحجة النفير العام وإتلاف ٢٥٠ ألف نفس من الجوع والبؤس وعن خوض غمار الحرب ومنح بلغاريا قسماً من المملكة لنيل ذلك الشرف المشؤوم[١١٨].

كذلك ذكرت صحيفة العرب: "الأستانة في ١٨ نيسان: يبذل الباب العالي أقصى جهده لإعادة اعتباره في نظر الأمم الغربية لأنه ما زال يؤمل أنه يتمكن من التأثير على مؤتمر الصلح ليحظى منه بالعطف على تركية. فقد عمل على إلقاء القبض على الموظفين في عهد الاتحاديين الذين اشتركوا في مذابح الأرمن والروم وقد قبض في البضعة الأيام الماضية على عدة أشخاص كبار بينهم عباس حليم باشا وزير النافعة السابق وإسماعيل كمال بك والي سيواس وسيحاكمان في المجلس العرفي [١١٩].

كما ذكرت صحيفة العرب: "أجاب المستر (هرمسورث) في مجلس العوام على سؤال أحد النواب فقال إن الحلفاء عازمون أن لا يتركوا سبيلاً للموظفين الألمان والأتراك الذين تقع عليهم تبعة المذابح الأرمنية أن يتخلصوا من العقاب فقد قبض على كثيرين منهم ويدور البحث الآن في باريس عن التدابير التي ينبغي اتخاذها لمعاقبتهم على حسب ما يستحقون[١٢٠]، وذكرت صحيفة العرب أيضاً: "وصل (مالطة) ٦٦ أسير تركي يخفرهم خفر عسكري أما أسماؤهم فهي مكتومة لكنه علم أنهم جميع المسؤولين عن المذابح الأرمنية والنفي وعن الجنايات والدسائس الأخرى[١٢١].

وذكرت صحيفة الموصل الموصلية: "مالطه في ٣ حزيران: وصل مالته ٦٦ أسير تركي تحت الحفظ وهؤلاء هم الأشخاص المسؤولون عن مذابح الأرمن وحوادث السلب والنهب وغير ذلك من الجرائم[١٢٢]، وذكرت صحيفة العراق البغدادية: "جاء من الأستانة إلى جريدة الطان أن عدداً من الأتراك الذين كانوا قد اعتقلوا في مالطة أُعيدوا إلى الأستانة في أواخر تموز وسجنوا هناك إلى أن يمتثلوا أمام المجلس العرفي[١٢٣]، أما صحيفة الموصل الموصلية، فذكرت: "نشر الكوكب عن المذابح التي جرت في تركيا ما نصه: جاء تلغراف من باريس يقول: إن الأمر صدر بمحاكمة الجنرال ليمان فون سندرس لأنه أمر بذبح الأرمن والسوريين في أثناء الحرب وسيحاكم ثلاثة من كبار الموظفين الترك في مجلس عسكري في الأستانة لأنهم نظموا المذابح وقد أمر بهذه

المحاكمات فرنشه دسبري بعد دخوله الأستانة في يوم السبت الماضي وستعقبها محاكمات أخرى"[١٢٤].

وذكرت صحيفة الموصل أيضاً: "جاء في المقطم نقلاً عن التيمس أنه بوشر في محاكمة زعماء الاتحاديين في الأستانة وعددهم الآن ١٢ شخصاً بينهم سعيد حليم باشا وخليل بك وعاطف بك وإبراهيم بك وطلعت بك الصغير ومدحت شكري بك وجواد بك وضياء كجك بك وكمال بك وأحمد شكري بك ورضا بك. أما كبار الزعماء الفارين فسيحكمون غيابياً وكما بدئ باستجواب سعيد حليم باشا وأعضاء وزارته الاستجواب الابتدائي أبوا أن يردوا على الأسئلة التي طرحت عليهم. اما أمس فاقتصروا على ذكر أسمائهم وأعمارهم ومناصبهم وعارض المحامي عن سعيد حليم باشا في اختصاص المحكمة بمحاكمة الوزراء السابقين أما التهمة التي وجهت إلى المتهمين وتليت في الجلسة فتهمة شديدة على لجنة الاتحاد والترقي وورقة الاتهام طويلة تتضمن كثيراً من الأسماء والجرائم والفظائع المؤيدة بالأوراق والوثائق الرسمية وهي تتهم أنور وطلعت وجمالا وسواهم من الفارين بذبح الأرمن وتغريبهم ويستنتج العارفون من صيغة ورقة الاتهام أن المجلس العسكري سيحكم بالإعدام على بهاء الدين شاكر وناظم وعلي عاطف ورضا وجواد وعزيز من الحاضرين وعلى أنور وجمال وطلعت من الغائبين وأما الباقون فيرجح أن يكون الحكم عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدد مختلفة وقد ورد في الأنباء الخيرة أن جاويد بك تمكن من الفرار بمساعدة ثلاثة من أعيان بك أوغلي"[١٢٥].

طالب الصدر الأعظم التركي السابق توفيق باشا في حديث مع صحيفة إيطالية نقلته صحيفة (النيويورك تايمز) في ١٣ آذار ١٩١٩ بتشكيل لجنة دولية لإبراز وتوثيق الأدلة التي تخص إبادة الأرمن وقال "إن أوروبا تتمكن بهذه الطريقة فقط من معرفة الحقيقة، ونحن لا ننكر الأحداث المأساوية التي جرت في أرمينيا فحسب، بل نتألم بشدة لذلك ونحن نحاكم الآن أولئك المسؤولين عن تلك الأحداث"[١٢٦]. وعندما فشل السفير التركي في برلين رفعت باشا في تنظيم عملية اعتقال طلعت باشا وبهاء الدين شاكر والدكتور ناظم وبقية المسؤولين عن إبادة الأرمن وإرسالهم إلى أسطنبول، أعفي من منصبه من قبل رئيس الوزراء التركي الداماد فريد باشا[١٢٧]

وحسب ما أفادت به صحيفة (يني كيون) في ٩ كانون الأول ١٩١٨: "رفضت ألمانيا تسليم طلعت للسلطات التركية[١٢٨]، ولكن صحيفة العرب البغدادية ذكرت: "باريس في ٤ كانون الاول: ذكرت برقية من الاستانة أن الحكومة العثمانية أمرت بالقاء القبض على أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا وناظم باشا وشكري بك الذين التجأوا الى ألمانية وقبضت الحكومة الألمانية على

٢٠٠ من فتيان الأتراك بينهم فخري بك الذي كان سائراً إلى اودسة ومعه ٥٠٠٠٠٠ ليرة عثمانية جمعها من حلب في شهر واحد" [١٢٩].

استمرت جلسات المحكمة العسكرية التركية التي تألفت من خمسة أعضاء جميعهم من الأتراك لعدة أشهر (نيسان- تموز) ١٩١٩، وكانت التهمتين الرئيسيتين الموجهتين لزعماء الأتراك الشباب هي: جر تركيا إلى الحرب وإبادة الشعب الأرمني وهو اعتراف صريح بالجريمة التي ارتكبتها السلطات التركية عام ١٩١٥ ضد الأرمن [١٣٠] ، وقامت الحكومة التركية بعد الحرب برئاسة توفيق باشا باعتقال ٦٣ من الشخصيات رفيعة المستوى في حزب الاتحاد والترقي، بضمنهم سعيد حليم باشا ووهيب باشا ومدحت وشكري وكوجوك طلعت وجاويد بك وغيرهم[١٣١]، وقد أُعتقل وزراء سابقون ومسؤولون في حزب الاتحاد والترقي ومسؤولون محليون في الأقضية والنواحي وحكام وعسكريون وموظفون بيد أن المسؤولين الرئيسيين عن تخطيط وتنفيذ جريمة إبادة الأرمن كانوا قد فروا آنذاك من تركيا إلى ألمانيا أثر هزيمتها في الحرب العالمية الأول[١٣٢] .

بدأت المحاكمات في ٢٧ نيسان ١٩١٩ في أسطنبول واستمرت مع بعض التوقفات حتى ٢٦ حزيران وفي ٢٨ أيار ولأسباب مجهولة، تم نقل ٧٧ معتقلاً من قبل القيادة العسكرية الإنكليزية إلى المنفى في جزيرة مالطة، وأوقفت المحاكمات التي استمرت مرة أخرى في شهر حزيران ١٩١٩ وأصدر الحكم في ٥ تموز ١٩١٩ وخلال هذه المحاكمات وجهت التهم غيابياً إلى (١١) مسؤولاً سابقاً رفيع المستوى في حزب وحكومة الاتحاد والترقي و(٢٠) مسؤولاً آخر معتقلين[١٣٣]، وقد أثبتت الوثائق والبرقيات المشفرة والرسائل التي كشفت عنها المحكمة أن تهجير الأرمن وذبحهم لم يكن أجراءً عسكرياً أو أمنياً ولم يحمل طابعاً محدوداً أو محلياً، بل كان جريمة خطط لها ونفذت بشكل مطلق عن طريق الأوامر والتوجيهات السرية الصادرة عن اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقي[١٣٤].

اعتمدت المحكمة أيضا وثائق حزب الاتحاد والترقي المحفوظة في صناديق[١٣٥] ، والتي لم يتمكن زعماء هذا الحزب من نقلها معهم إلى خارج البلاد بعد فرارهم منها أثر هزيمتهم في الحرب ومن هذه الوثائق المراسلات الشخصية لسفاح أرضروم بهاء الدين شاكر التي سلمها رجال شرطة أسطنبول إلى المحكمة العسكرية التركية، وأعترف طلعت باشا في مذكراته لاحقاً بحدوث أعمال عنف ومجازر أثناء تهجير الأرمن وبحسب شهادة الشاعرة التركية خالدة أديب، أعترف طلعت باشا بعمله اللاإنساني، وحاول (تبريرها) من وجهة نظر المصالح القومية لتركيا وأعلن أنه إذا عملت أية أمة في سبيل مصالحها القومية بكل السبل ونجحت في ذلك، فأن العالم سيتقبل ذلك !! وقال: "**أنا مستعد للموت من أجل ما فعلت وأعلم جيداً أنني سأموت لذلك**"[١٣٦].

تقصت المحكمة أعمال تنظيم (تشكيلات مخصوصي) الذي نفذ مذابح الأرمن بعد أن شكل من قبل أعضاء اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقي بقرار خاص وأثبتت المحكمة مساهمة السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب مدحت شكري بك وأعضائها بهاء الدين شاكر والدكتور ناظم ورضا بك ومبعوث أنقرة عاطف بك ووزير التربية شكري بك ورئيس المجلس (البرلمان) خليل ووزير الأمن العام عزيز بك والحاكم العسكري لأسطنبول جواد، مساهمتهم في الأعمال الإجرامية لتنظيم (تشكيلات مخصوصي)، ورأس هؤلاء المتهمين كان وزير الداخلية طلعت باشا[١٣٧] .

تبين من جلسات المحكمة أن الجزء الأكبر من الوثائق المهمة الخاصة باللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقي وتنظيم (تشكيلات مخصوصي) قد أتلف وكان المذنب الرئيس في ذلك هو الدكتور ناظم الذي قام بتهريب وثائق الحزب، محاولة منه لطمس جميع الجرائم التي نفذها الحزب ولكن مع كل الحذر المتبع (كانت الأوامر غالباً ما تعطى بشكل شفهي)، فقد نجحت المحكمة العسكرية في الحصول على عدد كاف من البرقيات والرسائل والوثائق المكتوبة، بضمنها المراسلات الشخصية لبهاء الدين شاكر التي ذكرتها آنفاً[١٣٨]، وهي تثبت بلا جدل تواطؤ اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقي مع وزارة الداخلية التركية وتنظيم (تشكيلات مخصوصي) في أعمال تهجير الأرمن وإفنائهم كما أثبتت الدور الذي أضطلع به المسؤولين المحليون للحزب في جمع المجرمين من أصحاب السوابق لتنظيم (تشكيلات مخصوصي)[١٣٩].

حاول المتهمون أثناء المحاكمة عدم الاعتراف بالحقيقة باستخدام تعبيرات (لا أستطيع التذكر) و (ذاكرتي تخونني) إلا أنه، وبعد المناقشات والاستجوابات المكثفة، واستناداً إلى البرقيات والرسائل وشهادات الشهود، تبينت الحقيقة كاملة، وهي إقرار خطة تهجير الأرمن وإبادتهم بأغلبية الأصوات في إحدى الجلسات السرية للجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقي[١٤٠]، وقد اتهمت المحكمة أيضاً شخصيات ومسؤولين وموظفين سابقين لأنهم علموا بأعمال العنف و المذابح المرتكبة بحق الأرمن، غير أنهم لم يفعلوا شيئاً من أجل إيقافها، بل على العكس من ذلك، عملوا على استمرار تلك المأساة. ومن هؤلاء شيخ الإسلام السابق موسى كاظم أفندي[١٤١]، وقد أصدرت المحكمة حكمها بالإعدام على كل من طلعت وأنور وجمال وناظم، في حين أصدرت حكمها بالنفي لمدة (١٥) عاماً على كل من جاويد ومصطفى شريف وموسى كاظم، إلا أنها تجاهلت المتهمين الذين نفوا إلى جزيرة مالطة تحت أشراف الحلفاء[١٤٢].

جرت محاكمة المسؤولين المحليين لحزب الاتحاد والترقي وبقية الموظفين في ٢١ و٢٣ و٢٨ حزيران ١٩١٩، وصدر الحكم في ٨ كانون الثاني ١٩٢٠، أتهم فيها (٣٦) شخصاً بالمساهمة

في الأعمال الإجرامية الذي خطط لها طلعت باشا ورفاقه وقد أوضح رئيس المحكمة مصطفى ناظم باشا خلال الجلسات أن تهجير الأرمن كان غطاءً الهدف منه هو إبادتهم وأُتهم هؤلاء الموظفين بمساندة أعمال اللجنة المركزية وتنظيم عمليات جمع القتلة والمجرمين في مناطقهم وقتل الأرمن وسلب ممتلكاتهم وتمت إدانة عدد كبير من هؤلاء وحكم عليهم بالسجن لمدد مختلفة[١٤٣]، كما تمت محاكمة الموظفين المسؤولين عن تهجير الأرمن وإبادتهم في سنجق يوزكات (يوزغاد)، وأصدرت المحكمة حكم الإعدام بحق كمال بك متصرف يوزكات، والنفي مع الأعمال الشاقة لمدة (١٥) عاماً على قائد شرطة يوزكات (مدير الجندرمة) توفيق بك[١٤٤].

ذكرت صحيفة الموصل: "الأستانة في ١٢ أبريل- شنق في استانبول كمال متصرف يوزغاد السابق وهو الذي حكم عليه بالإعدام في محاكمة المتهمين بمذابح الأرمن وحكم على مدير الجندرمة السابق في يوزغاد بالسجن ١٥ سنة ، الأستانة في ٢٢ أبريل حكم المجلس العسكري على كمال بك متصرف يوزغاد بالإعدام وبالسجن ١٥ سنة على القومندان توفيق بك ، وأحيل أعضاء وزارة سعيد باشا وكامل باشا إلى مجلس عسكري لاتهامهم بارتكاب جنايات ضد الحقوق العمومية-هافاس"[١٤٥]، وتمت إدانة (٨) متهمين بتنظيم تهجير الأرمن وإبادتهم في ولاية (طرابزون)، وأصدرت المحكمة حكم الإعدام غيابياً بحق جمال عزمي بك والي طرابزون ونايل بك مسؤول الحزب فيها، وحكم بالسجن لمدد مختلفة على بقية المتهمين[١٤٦].

أثناء محاكمة قادة حزب الاتحاد والترقي، أصدرت المحكمة حكم الإعدام غيابياً على بهاء الدين شاكر، وهو عضو اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقي وقائد تنظيم (تشكيلات مخصوصي)، وذلك لكونه أحد المنظمين الرئيسيين لعملية تهجير الأرمن وإبادتهم كما أدين بهاء الدين شاكر ومسؤول الحزب في ولاية (خربوط) ناظم بك الذي حكم عليه بالنفي لمدة (١٥) عاماً مع الأعمال الشاقة، أدينا بجريمة تهجير الأرمن في خربوط وإبادتهم[١٤٧]، وتجدر الإشارة إلى أن محاضر هذه المحاكمات وقراراتها خلال عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ كانت قد نشرت في ملاحق صحيفة (تقويمه وقائعي) التركية الرسمية بطبعات قليلة جداً وكانت جميع أعداد الصحيفة تحمل العنوان الآتي: "محضر جلسات المحكمة العسكرية الخاصة المشكلة بالأمر السلطاني للباديشاه المعظم في ٨ آذار ١٩١٩م" وتحفظ نسخ من ملاحق الصحيفة في الأرشيف الرسمي لجمهورية أرمينيا ويعود الفضل في تسليم هذه الوثائق للأرشيف إلى الشخصية الأرمنية الفرنسية روجيه-كاربيس جرباشيان[١٤٨].

نشرت صحيفة الموصل أنباءً عن التحقيقات الجارية عن الجرائم التي ارتكبها زعماء الأتراك في بلاد الشام، فقد ذكرت: "تجري اليوم في سوريا تحقيقات هامة بشأن الجرائم التي ارتكبها زعماء

الأتراك في برالشام أثناء الحرب وقد أصدر النائب العمومي لحكومة منطقة الشام مذكرة أمر فيها بناءً على السلطة المخولة له من قبل القائد العام لجيوش جلالة الملك في القطر المصري بإلقاء القبض على جمال باشا وعزمي بك (والي بيروت) وعلي منيف بك (متصرف لبنان) لاستجوابهم عن الجرائم العديدة التي ارتكبوها في القطر السوري[١٤٩] .

اسند النائب العمومي إلى المذكورين التهم الآتية وهي كافية لإقامة الدعوى أولا على جمال باشا لارتكابه الجنايات الآتية: قتل تعمد، قتل مجموع عظيم من الأشخاص وإجباره أعضاء المجلس العرفي في كثير من الأحيان على الحكم بعقوبة الموت أو استبدال بعض الأحكام التي أصدروها من قبل بأحكام أخرى تتضمن عقوبة الإعدام من دون تحقيق في أسباب التهم وتعمده إعدام أشخاص كثيرين من دون إجراء تحقيقات بل بتأثير الإكراه الجبري وسرقة أموال الأفراد بالإكراه واستعمال القسوة في التزوير وكسر الأبواب وغيرها وثانيا على علي منيف بك لإكراهه الألوف من الناس على مهاجرة أوطانهم من دون مسوغ شرعي مما تسبب عنه خراب اسر كثيرة من أهالي المبعدين وتعمده استئصال شأفة الشعب اللبناني بالجوع والفاقة وتعمده قتل ما يربو على ١٥٠ ألف نفس واختلاسه مع احتكاره للحنطة والمواد الغذائية بقصد تصديرها بطريقة احتيالية للمناطق التي يتضور أهلها جوعاً في أوقات يضمن فيها الأرباح الباهظة لمنافعه الشخصية ، وقد رفع النائب العمومي أوراق الاتهام إلى جناب الحاكم العام للمنطقة الغربية لاتخاذ الاحتياطات السياسية لاسترجاع المتهمين المذكورين"[١٥٠].

تحدث طلعت باشا عن الفظائع التي حدثت مع الأرمن اثناء لقاءاته في برلين بأشخاص عديدين بعد فراره من تركيا أثر هزيمتها في الحرب، كان يتحدث عن الفظائع ملقياً اللوم على السلطات العسكرية[١٥١]. وقبل اغتياله بعدة أسابيع، وخلال لقائه في شباط ١٩٢١ في مدينة (هام) بألمانيا بالشخصية البريطانية المحافظة ابرو هربرت(Aubry Herbert) ، أدعى طلعت أنه (كان دائماً ضد إفناء الأرمن) وقد (أعترض مرتين على هذه السياسة، إلا أنه كان يلقى الرفض دائماً من الألمان). وقد أفاد بذلك المؤرخ البريطاني كريستوفر ووكر استناداً إلى كتاب لـ (Aubry Herbert)بعنـــــــــــــوان:

(Aubry Herbert, Ben Kendim, London, 1924)[١٥٢].

عمل مصطفى كمال على إرجاع المسؤولين المنفيين إلى جزيرة مالطة إلى تركيا، ومنحت للعديدين منهم مناصب ومسؤوليات وأوسمة عالية عام ١٩٢١ وقد عقدت الحكومة البريطانية (صفقة سياسية) مع مصطفى كمال تقضي بإطلاق سراح معظم المنفيين إلى جزيرة مالطة، في

مقابل إطلاق سراح العسكريين الإنكليز من قبل حكومة أنقرة.

ثانياً: محاولة تشكيل جمهورية ارمينيا اثناء معاهدة سيفر عام ١٩٢٠.

نجحت الدبلوماسية الأوربية أن تملي على الأستانة قبول معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ التي كرست تمزيق الدولة العثمانية واختزالها في دولة أناضولية صغيرة محصورة بين بلدين لا تزال حدودهما غير مرسومة وهما : أرمينية واليونان وبموجب هذه المعاهدة اعترفت الدولة العثمانية رسميا بان أرمينية دولة حرة مستقلة (مادة ٨٨) ، ونصت المادة (٨٩) على ان توافق الدولة العثمانية وأرمينية ودول الوفاق على رفع قضية رسم الحدود بين الدولة العثمانية وأرمينية في ولايات فان وبيتليس وأرضروم وطرابيزون إلى تحكيم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والقبول بالقرار الذي سيتخذه وأي شروط قد يقدمها فيما يتعلق بمنح أرمينية منفذا إلي البحر ونزع سلاح أية بقعة من الأراضي التركية المتاخمة للحدود المذكورة وهو يعني رفض مطالبة الأرمن بولايات : ديار بكر وخربوط وسيواس شرقي الاناضول وبمقتضى هذه المعاهدة ألغيت الانتهاكات الدينية واكتسبت العائلات والطوائف حق المطالبة او البحث عن الأشخاص المفقودين والمختطفين عن طريق لجان مشتركة[١٥٣].

أن معاهدة سيفر قدمت حلا للقضية التي كلفت حياة نصف الشعب الأرمني وتدمير مختلف مؤسساته بيد أن الرأي العام الأوربي ، لا سيما فرنسا أيقن تماما أن صلح سيفر ولد ميتا ، لأن الشروط المفروضة على الدولة العثمانية كانت جائرة وغير قابلة للتصديق ، بل ومؤذية لصالح دول الوفاق[١٥٤] .

ان شعور الكماليين بالتهديد الذي تشكله أرمينية مستقلة ، والرغبة في إسقاط سيفر، أدى إلى أن أصدر مصطفى كمال في أواخر ايلول ١٩٢٠ أوامره إلي الجيش التركي باجتياح الحدود وسحق الجمهورية الأرمنية القائمة في القوقاز، وعلى الرغم من ان الدول الكبرى هم من رسمو وخططو لمعاهدة سيفر الا انهم لم يرغبو ان ينفذوها على ارض الواقع ، ولاجل تحقيق معاهدة فكرة سيفر فقد ترك الامر الى جمهورية ارمينيا ، والى القوات الارمنية الزاحفة نحو الاناضول لانشاء ارمينيا الجديدة، و قام " كاظم قره بكر" بالتصدي لها ونجح في ايقافها وان القوات التركية في ٢٩ ايلول ١٩٢٠ طوقت المنطقة وتم تحرير كارس في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٠م وتقدمت القوات التركية وكانت ولاية اردهان على وشك السقوط وبسبب موافقة الارمن على جميع المطالب التركية تم التوقيع على معاهدة " جومرو "في ٣ كانون الاول ١٩٢٠ وبموجب هذه المعاهدة تم رسم الحدود ما بين ارمينيا وتركيا وتابعت دول الوفاق تقدم الجيش التركي في قلب الجمهورية الأرمنية في منتصف شباط حتي احتلت المنطقة بأسرها وسيطر الاتراك علي المناطق التي كانت لهم قبل

انسحابهم في تشرين الثاني ١٩١٨[١٥٥] .وثمة حقيقة مهمة مؤداها أن انضمام أرمينية إلي الدولة البلشفية وانصرافها إلي تضميد جراحها ، أديا إلي توقف حكومة أرمينية السوفيتية عن الاهتمام باستعادة الأراضي الأرمنية التي اغتصبها الاتراك القوميون، كما أن الرد التركي الفعال علي سيفر حرض حكومات دول الوفاق كي تنشد تطبيع العلاقات مع الكماليين على الرغم من أن دخول البلاشفة أرمينية قد قوبل بمعارضة الطاشناقيين والرأسماليين ، إلا أن قبول حكمهم كان المخرج الوحيد للمازق الأرمني بصرف النظر عن أية نزاعات سياسية أو انتماءات أيديو لوجية إذ بموجبه توقف الزحف التركي، وصار هناك جسد أرمني وأمنت بقايا الأرمن بعد طول خوف ، وبعد مدة قصيرة تم الحاق جمهورية ارمينيا بالاتحاد السوفيتي اما تركيا فقد وقعت مع كل من موسكو وقفقاسيا على معاهدة رسم الحدود في ١٦ اذار ١٩٢١ واخرها هي معاهدة كارس في ١٣ تشرين الاول ١٩٢١م اذ بموجب هذه المعاهدة تم رسم الحدود بشكل نهاءي بين البلدين[١٥٦].

ثالثاً: المسألة الارمنية في لوزان.

قام الارمن اثناء مباحثات لوزان ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ بافهام دول الحلفاء بانهم كان لهم مواقف جيدة طول مدة المعارك وانهم قد اعطو ارواحا وخسرو كثيرا وعليهم وبموجب معاهدة سيفر ان يكون لديهم ارمينيا الجديدة و سعو كثيرا في سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال العديد من المحاولات ولكن لم توافق بريطانيا ولا فرنسا ولا امريكا بمنح الارمن وطنا" واكدت روسيا بانه لامانع لديها من انضمام الارمن اليها والى اوكرانيا اذا هم رغبو في ذلك ، ولكن الوفد التركي في هذه المباحثات تكلم بصراحة ولم يوافق على اعطاء اي شبر من ارضه الى الارمن واذا كان لابد فعلى الدول الكبرى تقع المسؤولية وفي الوقت نفسه اشار بكل وضوح الى ان تركيا لاتسمح باي تدخل اجنبي على اراضيها ، واذا ما اصرت احدى الدول في هذه المسالة فان تركيا ستقاطع محادثات لوزان من اساسها ، وعليه تم التوقيع النهائي على معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣م التي تضمنت بعض الاحكام الخاصة ، والمتعلقة بالارمن اذ اشارت المادة ٣١ منها بان اهالي المناطق المنفصلة من تركيا يحق لهم ان يكونو مواطنون اتراك في مدة اقصاها سنتان ، وهذا ينطبق ايضا على الارمن اذا ما ارادو ان يكونوا اتراك ام لا[١٥٧].

ان المادة السادسة من الاعلان العام لها علاقة بالعوائل المتشتة حتى تستطيع لم شمل العائلة الواحدة والوصول الى الحق الشرعي المطلوب اما المادة ٦٥ فاشارت الى ان الاموال المحجوزة من قبل بعض الاشخاص في بداية المعركة يجب ان تعاد لاصحابها وكذلك فان المادة ٩٥ لها اسلوب عمل في اعادة الاموال الى اصحابها [١٥٨] ، اما كيفية تصفية ديون الدولة العثمانية فان المواد ٤٦ و٦٣ وضحت آلية العمل واخيرا تحطم الحلم الأرمني على صخرة معاهدة لوزان التي

أبرمت في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، بشكل يتماشى مع أماني الاتراك إذ أنها اعترفت لتركيا بحدود مستقرة تستوعب تراقيا الشرقية والأراضي المتنازع عليها في الأناضول : إقليم أزمير ، قيليقية ، ساحل البحر الأسود ، الولايات الشرقية (الأرمينية)، وانعكس الانتصار المطلق للأتراك بأنه لم ترد في بنود لوزان النهائية كلمتا أرمينية أو الأرمن ، وإنما تضمنت نصوصا عامة حول اضطهاد الأقليات غير المسلمة في تركيا فضلا عن عدم اضطهاد الأكراد القاطنين جنوب شرق الأناضول وعلي هذا النحو طمس الحلفاء الكبار قضية الحليف الصغير على مائدة لوزان وغسلوا أيديهم بدماء الأرمن والأكراد واصبحت المسألة الارمنية كأنها مسألة خارج حدودها الجغرافية [١٥٩].

الخاتمة:

توصل البحث الى عدة نتائج من اهمها:

- شكل الأرمن ملة وفقا للنظام الإداري العثماني، تمتعوا بحقوق وامتيازات وكانو يعدون العمود الفقري للاقتصاديات الزراعية والصناعية والتجارية والحرفية في المدن التي يسكنوها وتبوء عدد منهم عدة مناصب مهمة في الدولة العثمانية وتاثرو بالتغييرات السياسية والاجتماعية و النهضة الفكرية والصحفية والتعليمية والإرساليات التبشيرية .
- يمكن القول ان مساعدة الارمن للروس في حربهم ضد الدولة العثمانية للمدة(١٨٢٨-١٨٢٩) وتحميلهم سقوط ولاية ارض روم الى روسيا والادعاءات بمضايقة الارمن لمسلمي ارضروم كان من اهم الاسباب التي ادت الى توتر الاوضاع بين الدولة العثمانية والارمن وزاد من ذلك التوتر مساعدة الارمن لروسيا في حربها سنة ١٨٧٧ضد الدولة العثمانية.

واجهت الدولة العثمانية مشكلة معقدة جداً فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أطلق عليها المسألة الشرقية ، نتج عنها إنسلاخات كبيرة فى الجسد العثمانى ، أضف أيضاً أن الدولة العثمانية لم تقم على أساس دينى بل استمدت قوتها من الإسلام فى البداية للسيطرة الروحية والمادية على المسلمين ، وعندما تهاوت أركانها لجأت إلى الإسلام مرة أخرى لانتشالها من الانهيار فيما عُرف بمشروع الجامعة الإسلامية ، وهنا حاول السلطان عبد الحميد الثانى من خلال هذا المشروع انقاذ مايمكن انقاذه ، وترتب على ذلك عداء واضح ضد غير المسلمين فى الدولة العثمانية ، وقد برزت مسألة تدشين إعلاء الآنا العثمانى المسلم على حساب الآخر العثمانى غير المسلم منذ عهد السلطان عبدالعزيز، وبالفعل تم بث هذه الأفكار بين العشائر الكردية التى تحد الأرمن جغرافياً ، ولهذا رأى الأكراد أن الأرمن المسيحين يريدون الاجهاز على الدولة العثمانية المسلمة ، وبالتالى جواز قتلهم والتخلص منهم .

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2020 Volume:10 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

•بدأ تدويل القضية الأرمنية فى مؤتمر برلين المنعقد فى أعقاب الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧- ١٨٧٨ ، وقد حصل فيها الأرمن على المادة (٦١) ، والتى بموجبها طالبت الدول الكبرى الموقعة على المؤتمر الدولة العثمانية بإجراء الإصلاحات فى الولايات الأرمنية العثمانية الست شرق الأناضول أو أرمينية العثمانية ، وإخطار الدول الكبرى من آن إلى آخر بتنفيذ الإصلاحات .

•اعتبرت الإدارة العثمانية المادة (٦١) تدخلاً فى الشأن الداخلى ، ولهذا عملت على تسويفها ومن ثم رفضها و أن الشعور الأرمني والرغبة الملحة في الإصلاحات ومراوغة العثمانيين في تنفيذها ، حول القضية الأرمنية من قضية محلية عثمانية إلي كونها قضية دولية ، وأدى تأزم الموقف والانشغال العالمي عن القضية إلي التوجه العام الأرمني إلى المسار الثوري الذي قوبل بالعنف والقمع من السلطات العثمانية. مما ترتب عليه تحول الأرمن من مرحلة الدبلوماسية إلى مرحلة الثورة ، وبالفعل تأسست خلايا أرمنية تحولت إلى أحزاب سياسية ، وبدأ المد الثورى الأرمنى ضد الدولة العثمانية مطالبا" بتنفيذ المادة (٦١) .

•كان رد الفعل العثمانى سلسلة من الانتهاكات والمذابح – نتيجة عصيان الارمن – على مدار الأعوام من ١٨٩٤ وحتى ١٨٩٦ ، وكذلك المرحلة التي تخص محاولة اغتيال السلطان عبد الحميد .

•المرحلة الثانية من مراحل المذابح الأرمنية مرتبطة بظهور جماعة تركيا الفتاة ، واسقاط الحكومة الحميدية فى ٢٤ نيسان– أبريل ١٩٠٨ ، وإعلان العمل بالدستور ، وتبني جماعة تركيا الفتاة الطورانية ، ووجود الأرمن فى شرق الأناضول وفى الدولة العثمانية بأكمله كان لا ينسجم مع فكرة الطورانية – القومية التركية – ، فكان لابد من التخلص من الأرمن كأقوى أقلية مسيحية موجودة فى الدولة العثمانية كى ينسجم مشروع تركيا الفتاة المتبنى لفكرة تركيا للأتراك، وفعلاً بفضل خبرة الألمان الموجودين آنذاك فى قيادة الجيش العثمانى .

•ان رغبة الاتحاديين الملحة في التخلص من الأرمن الذين يشكلون عقبة في سبيل تحقيق الحلم الطوراني ، نتج عنه استغلال الاتحاديين تقهقر جيوشهم علي جبهة القوقاز وألقاء اللوم في الهزيمة على الأرمن لانهم لم يتطوعوا في الجيش العثماني أسوة بالأرمن الروس ، ونتج عن ذلك سلسلة من المذابح المروعة.

•تم التخلص من الأرمن عبر موجتين كبيرتين: الموجة الأولى : تمت فى اقليم أضنة فى نيسان ١٩٠٩ أما الموجة الثانية : استغلت فيها قيادة الاتحاد والترقى ظروف الحرب العالمية الأولى ، وانشغال المجتمع الدولى بالحرب ، وتم تنفيذ الابادة اعتباراً من يوم ٢٤ نيسان ١٩١٥ ، وكان

الهدف الأساسى التخلص من الأرمن كجسم غريب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فى بنية الدولة التركية الطموح لتنفيذها جماعة الاتحاد والترقى .

•تختلف الرواية التاريخية للأحداث بين الأرمن والأتراك بشكل عميق أذ تقول الرواية الأرمنية إنه خلال الحرب العالمية الأولى كانت السلطنة العثمانية قد باتت في طورٍ متقدمٍ من الأسلمة ذات النزعة القومية، فما كان منها إلا أن أخذت قراراً عسكرياً واضحاً بإبادة كل المختلفين قومياً ودينياً داخل حدودها. فقتلت من قتلت وشردت من شردت هادفة إلى تثبيت حق المسلمين الأتراك في شرق البلاد، يُسمي الأرمن أحداث العام ١٩١٥ بالإبادة الجماعية، ويجزمون بأنه كانت هناك نيّة لدى الأتراك بتنفيذها، ويقدرون عدد قتلاها بما يقارب الـ١,٣ مليون أرمني.

•تختلف الرواية التركية بشكل كامل عن تلك الأرمنية وفي تفاصيلها أنه خلال الحرب العالمية الأولى، وحين اشتدت المعارك بين السلطنة العثمانية والإمبراطورية الروسية، تحالف بعض الأرمن الموجودين داخل السلطنة مع روسيا، وبات مكان إقامة آخرين منهم قرب جبهات القتال يشكّل عائقاً عسكرياً للجيش العثماني فما كان من هذا الأخير إلا أن حارب الأرمن المتحالفين مع روسيا باعتبارهم يساعدون أعداءه وان القيام بنقل الأرمن الآخرين من أماكن تواجدهم قرب جبهات القتال، وتعرضهم خلال الإنتقال إلى هجمات متعددة من القبائل والميليشيات الكردية، كما عانوا المجاعة وأمراضاً عدة ما أدى إلى وفاة عددٍ كبيرٍ منهم و ينفى الأتراك، العلمانيون والإسلاميون، وصف أحداث العام ١٩١٥ بالإبادة، ويشدّدون على أن الأرمن قتلوا أعداداً كبيرة من الأتراك. ويقدرون عدد الضحايا الأرمن بنحو ٣٠٠ ألف لا أكثر.

•تبنى الكماليون مشروع وطن قومي لا يقبل التجزئة ، وهو مايعني رفض قيام دولة أرمنية في شرق الأناضول وتبخر الحلم الأرمني واغتيال الأمة الأرمنية بموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ والتي تماشت مع أماني الأتراك القوميين ، إذ أنها اعترفت لتركيا بحدود مستقرة تستوعب تراقيا الشرقية والأراضي الشرقية (الأرمينية)، وتجاهلت تماما أرمينيا.

•ان تبني الحكومة العثمانية برئاسة فريد باشا فتح التحقيق لمحاسبة المسؤلين عن ابادة الارمن والذي نتج عنه الحكم على عشرات المسؤلين من حكومة الاتحاد والترقي السابقة ، يمكن ان يعد دليلاً على أبادة الارمن وفي الوقت نفسه يمكن ان يعد تصفية لقادة حكومة الاتحاد والترقي وابعادهم عن السلطة .

الهوامش والمصادر

[١] بخصوص نشاط مقر البطارق والكنائس الارمنية ، ينظر : Erdal ILer ,"Ermeni Kailisesi ve Teror",Ankara,1996.

[٢] المسالة الارمنية بكل جوانبها ، ينظر : Haz.Yavua ozguldur – Ali Guler-suat Akgl-Mesut koroglu ,Ankara,2001,p.136.

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٤-٣٦؛ للمزيد من المعلومات ، ينظر: The Encyclopedia of Islam"(Ist and 2nd eds..)

[٤] المصدر نفسه ،ص٣٦.

[٥] Esat Uras, Tarihte Eiler ve Ermeni Meselesi, Istanbul, 1987,p.149.

[٦] S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010,p.3.

[٧] S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010,p.9.

[٨] S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010,p.11.

[9] Davut Kilic,osmanli Idaresinde Ermeniler Aasindaki Dini ve siyasi mucadeleler,Ankara,2000,s.71.

قامت فرنسا باستقبال بعض العوائل الارمنية القادمة من تركيا وتولت تعليمهم العلوم المهمة في مجال الصيرفة والتجارة والصناعة وبعدها تم ارسالهم مرة ثانية الى تركيا واقامة علاقات جيدة بينهم وبين رجال الدولة المهمين ومن خلالهم حصلت على معلومات سرية للمزيد من التفاصيل ينظر :

Durmus yilmaz,Fransanin Turkiye Ermenilerini Katoliklestirme Faaliyeti,Konya,2001,s.44.

[١٠] ذكر يوفس تيرنون عن هذه الحادثة (ان الحكومة الفرنسية بهذا العمل قدمت احتجاجا لدى حكومة الباب العالي وبموجب معاهدة ادرنةتمكن تجميع كاثوليك روما المجودين في استانبول ومن بينهم الارمن ،المارونيين ،الكلدان السريان بتكوين جماعة كاثوليكية طالبن بحقهم ومساواتهم مع الاتراك ولكن الحكومة العثمانية لم ترض بهذا الشكل من التصنيف في علاقاتها الدولية ينظر:Kilic,op.cit.,s.71

Yves Ternon,Ernon,Ermeni Tabusu,Istanbul,1993,s.54.

[11] Aydin,Ermeni Meselesinin ortaya Cikmasinda ,op.cit.,s.288-289.

[12] Aydin,Ermeni Meselesinin ortaya Cikmasinda ,op.cit.,s.288-289.

[١٣] في هذه المدة برو باباز ماثيوس جوجيان وهو من رجال الدين البارزين فقام باسناد من رجال الدين الاخرين بمحاربة الارمن الذين يغيرون تحت الحماية الاجنبية عقيدتهم ينظر:

Bayram KodamanmTurkler-Ermeniler ve Averupa,1994,s.20-21.

[١٤] Enver Ziya Karal,Osmanli Tarihi,C.VIII.,Ankara,1962,s.128.

[15] Yusuf Halacoglu,Ermeni meselesiyle Ilgili Birkac Rus kaynagi,Yeni Turkiye:Ermeni Sorunu ozel sayisi,II,sayi:38(Mart-Nisan 201).Ankara,2001,s.735-736.

[16] Halacoglu,op.cit.,s.735.

[17] Ibid,s.735

[١٨] إثناء هذه المعركة قام الارمن الجيرجورين الموجودين في شرق الأناضول بعمل مشترك مع القوات الروسية ضد الدولة العثمانية وخانوها ولكن نجد ان كاثوليك الارمن لم يشتركوا في مثل هذا العمل ولهذا السبب اصبح موقفهم سليم امام الحكومة العثمانية كما نجد في هذه المرحلة ان الدولة العثمانية ارادت ان تعوض الارمن لمل عانوه من قانون السوق والسكان ولما وجدوه من ضغوط من الدول الاوربية وبسبب الارمن الجيرجوريون تم اعفاء الارمن الكاثوليك من قرار التهجير والتسفير وتم إعادتهم مرة ثانية الى استانبول او بورصة وان فرنسا التي لاتريد

ان يكون لروسية تاثير قوي في الاناضول وعلى هذا الاساس قامت بشرح موقف كاثوليك الارمن للقنصل الروسي مليفكسي وكان جواب ه ان الارمن الكاثوليك يحاولون ان يبعدوا انفسهم عن مبادى الوطنية المعروفة للجميع ومهما يكن من الامر امام خيانة الارمن الجيرجورين في عام ١٨٢٨ وبالمقابل نجد ان الامر الكاثوليك ولمواقفهم الجيدة قد تم مكافأتهم من قبل السلطان محمود الثاني الذي امر بانشاء مقر للبطارقة الارمن الكاثوليكيين في أدنة .وهكذا نجد ان الارمن الكاثوليك قد حافظوا على الكاثوليكية الشرقية لهم ،للمزيد ينظر: Kantarci,op.cit.,s.453.

[١٩] S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010,p13.

[20]Salim Cohce,Buyuk Ermenistan I Kurma Projeseind Kurtlere Bicilen Rol"I Milletlerarasi Dogu ve Guneydogu Anadoluda Guvenlik ve Huzur Sepozyumu,(27-29Mart2000),Elazig,2000,s.516.

[21]Halacoglu,Ermeni Tehciri ve gercekler,Ankra,2001,s.14.

[٢٢]حول نشاط الانكليز البروتستانت ينظر :

M.Hidayet vahapoglu,Osmanlidon Gunumuze Azinlik ve Yabanci okullar,Ankara,1991

[23] Halacoglu,Ermeni Tehciri,op.cit.,s.14. M.Kemal oke,Ermeni Meselesi,Istanbul,1986,s.89.

[٢٤] جاء ساليزوري الى وزارة الخارجية بدلا من دربي في الاول من نيسان ١٨٧٨اما ضغط روسيا واصبحت انكلترا قريبة من الصراع وذلك ليس من اجل الاتراك وانما من اجل سلامة اراضي الدولة العثمانية وكانت مجهة نظر ساليروزي ان الوقوف ضد روسيا غير كاف وان الاناضول مصيرها التقسيم كدول البلقان ولذلك حصل اتفاق بين الدولة العثمانية وانكلترا لحماية الاراضي في اسيا الوسطى اما رئيس الوزراء ديزرائيلي فكان يرى ضرورة احتلال الاسكندرونة وقبرص للمزيد ينظر

Kucuk,op.cit.,s.5

[25] Halacoglu,Ermeni Tehciri,op.cit.,s.14.

[26] Ibid ,s.15.

[27] Ibid.,15

[٢٨] S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010,p13.

[٢٩] S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010,p15.

[٣٠] صالح زهر الدين ، سياسة الحكومة العثمانية في ارمينيا الغربية وموقف القوى الدولية منها ، ط١، انطلياس ، لبنان ، ٢٠١٠ ، ص١٠٥.

[٣١] مجلة " النهار العربي الدولي " اللبنانية ، في ٢٢- ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٩ ، ص٤١.

[٣٢] المصدر نفسه ، ص١٠٧.

[٣٣] يذكر ان فرق فرسان الحميدية جاءت بكاملها مؤلفة من القوميات غير التركية كالالبان والشركس وغيرهم عكس ما ذكرته نشرة اذاعة ارمينيا من يريفان . للمزيد من المعلومات ، ينظر : جليلي جليل " نهضة الاكراد الثقافية والقومية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين " (رابطة كاوا للثقافة الكردية رقم ٩) ، دار الكاتب ، بيروت ، ١٩٨٦، ص٥٣- ٥٤.

[٣٤] صالح زهر الدين ، المصدر السابق ، ص١١٠.

[٣٥] المصدر نفسه ، ص١١١.

[٣٦] المصدر نفسه ، ص١١٢.

[37] Oke,Ermeni meselesi,op.cit.,p.98.

[38] Ibid,p.99.

[39] Ibid.,s97.

[40] Ibid.,s.98.

[41] ILter,"Ermeni meselesinin Dogusunda ve Gelismesinde ingilterenin Rolu",Ankara University Osmanli Tarihi Arastirma ve Uygulama Merkezi dergisi,sayi:6,Ankara,1995,s,155-171.

[٤٢] ان دور روسيا معروف مسبقا،اما فرنسا فقد ابتعدت عن مخالفة حليفها المستقبلي ، ثم نلاحظ ان الحكومتان قد اتفقتا وان المانيا ستكون مراقبة او تترقب لما تقوم به انكلترا من الدفاع نحو اجراء الاصلاحات ،لهذا نجدهم قد ابلغوا واشعروا هذه الدولة بضرورة المشاركة وان المانيافي امس الحاجة لاستغلال واستثمار موارد الثرق وكذلك في النهضة السياسية وقد ركزت على عدم بناء معاداة وبغض نحو السلطان عبد الحميد الثاني للمزيد ينظر :

Oke,Ermeni meselesi,op.cit.,s.100.

[43] Ibid,s.100-101.

[٤٤] يوضح حقيقة دور انكلترا في مسالة الارمن فيقول ان موقف الارمن في داخل الاناضول اصبح سيئا للغاية لاسيما بعد معاهدة برلين وسبب هذه الحالة يعود الى الانكليز ، لان انكلتر وهي المدافع عن حقوق الارمن وهي التي تؤمن الاصلاحات الخاصة بالارمن وهي المحرك لبعض الجهات الارمنية حول تشكيل جمهورية ارمينيا ولكي تكون بدافع ديني مسيحي وان ترعى مصالح الانكايز وان تقف عائقا ومانعا امام التوسعات الروسية للمزيد ينظر:

Karal,Osmanli tarihi,C.V III.,op.cit.,s.132.

[٤٥] بعد استقلال بلغاريا عن الدولة العثمانية سنة 1878 م حذت الحركة القومية الأرمينية
المطالبة بالاستقلال حذو اللجان الثورية البلغارية التي خاضت حرب عصابات
طويلة ضد الدولة العثمانية بتحريض من دول أوروبا مع إمدادها لها بالسلاح حتى
تحقق الاستقلال. وأفرز اتباع الحركة القومية الأرمينية للط ريق البلغاري عدة حركات أرمينية مسلحة
سنة 1885 م ،وحركة الهنطشاق أشهرها حركة أ رمينيكان
أو الحزب الديمق ا رطي الاشت ا ركي الأرمني سنة 1989 م ،وحركة الطشناق والاتحاد الارمني الثوري عام ١٨٩٠م. جاء تأسيس الأحزاب الأرمنية على النحوالتالى الأرميناجان فى الأناضول ، حزب الطاشناق فى تفليس بجورجيا ، حزب الهنشاك فى جينف ، كان هدف تلك لمؤسسات الثورية الأرمنية هو تنفيذ المادة (٦١) باستخدام الوسائل السلمية من خلال تنظيم المظاهرات والكتابة فى الصحف، وفى المقابل المظاهرات التى تم تنظيمها كان تقابل بالقمع ، مما دفع خلايا أرمنية تنظيم مايسمى أعمال إرهابية ضد الإدارة العثمانية وكان الهدف منها هو الضغط على أوربا لتنفيذ المادة (٦١) ، نموذجاً منها حادثة احتلال البنك العثمانى فى اسطنبول ليس بهدف سرقته بل الضغط على مصالح أوربا المجتمعه فى أسهم هذا البنك وكانت مطالب المحتلين تنفيذ المادة (٦١) أو عودة أوربا للقضية الأرمنية من جديد . الأهم أن المخابرات العثمانية كانت تعلم بمخطط احتلال البنك ولكن ترك الارمن حتى يصطدموا بأوربا ، وفى الوقت نفسه تقديم صورة لأوربا مفادها ، أن هؤلاء من تدافعون عنهم . للمزيد ، ينظر : بهاء الامير ، ذئاب في ثياب الحملان اليهود والماسون في قضية الارمن ، د.م، ٢٠١٢ ، ص١ .

[46] Azmi suslu,Ermeniler ve 1915 Tehcir Olay,Ankara,1990,s.58-59.

[٤٧] S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010,p.11.

[48] Dokuz soru ve cevapta ermeni sorunu,Ankara,1989,s.16.

[٤٩] S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010,p.3.

[50] Husamettin yildirim,Ermeni iddialari ve gercekler,Ankara,2000,s,23.

[51] Kamuran Guruh,Ermeni Dosyasi,Ankara,1988,s.136.

[52] Gurun,op.cit,s.136.

[53] Ibid.,s.138.

[٥٤] لمراجعة هذه الرسالة ينظر:

Uras,Tarihte Ermeniler,op.cit.,s.131.

[55] Ibid.,s.131.

[56] Ibid.,s.131.

[57] Gurun,op.cit.,s.136.

[58]Clair Price,The Robirthe of Turkey,New York,1923.p.78.

[59] Suslu,Ermeni Techiri,op.cit.,s.19-20.

[60] Ibid.,s.21-22.

فضلا عن،ارضروم،فان،هكاري،تبليس،دياربكر ولمتابعة النفوس لعام ١٩١٤م. للمزيد من المعلومات ، ينظر :

Justin McCarthy,Muslumanlar ve Azinliklar,cev.Bilg Umar,Istanbul,1998,s.43-44.

[٦١] محمد رفعت الامام ، " مذابح اضنه في ابريل ١٩٠٩ واثرها في مصر" ، مجلة " ايريك" ، العدد ٧ ، في تشرين الثاني ٢٠١٠ . للمزيد من المعلومات ، ينظر : صالح زهر الدين ، المصدر السابق ، ص١٥٥.

[٦٢] محمد رفعت الامام ، " مذابح اضنه في ابريل ١٩٠٩ واثرها في مصر" ، مجلة " ايريك" ، العدد ٧ ، في تشرين الثاني ٢٠١٠ .

[٦٣] المصدر نفسه .

[٦٤] المصدر نفسه.

[٦٥] محمد رفعت الامام ، " مذابح اضنه في ابريل ١٩٠٩ واثرها في مصر " ، مجلة " ايريك" ، العدد ٧ ، في تشرين الثاني ٢٠١٠ ؛ محمد زهر الدين ، المصدر السابق ، ص١٥٥؛ ارتين مادويان " حياة علي المتراس ذكريات ومشاهدات " ، تقديم : جورج حاوي ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٢٠-٢٢.

[٦٦] صالح زهر الدين، المصدر السابق ، ص١٥٧.

[٦٧] محمد رفعت الامام ، " مذابح اضنه في ابريل ١٩٠٩ واثرها في مصر " ، العدد ٧، مجلة " ايريك" في تشرين الثاني ٢٠١٠.

[68] Dokuz soru ve cevapta,op.cit.,s.18.

[69] Ibid,s.21.

[70] Ibid,s.21.

[71] Ibid,s.22.

[72] Ibid.,s.22.

[73] Suslu,op.cit.,70.

[74] Ibid,s.73.

[75] Ibid.,71.

[76] H.Erdogan Cengiz,Amal ve Harekat-I ihtilaliyyesi,Ankara,1983,s.255.

ولمتابعة تمردفان، ينظر:

Isynlari(1896-1915).Ermeni Arastirmalari Dergisi (Bahar 2002),sayi:5,Ankara,2002,s.138-167.

[77] BoA.DH.SFR,nr.54-A/252.

[78] Her yonuyle Ermeni sorunu,op.cit.,s.178.

[79] Ibid,s.186.

[80] Ibid,s.189.

[81] BOA.DH.SFR,nr.54-A/252:nr.55/292

[82] Halacoglu,op.cit.,s.77.

[83] Ibid,s.77-79.

[84]BOA.DH.SFR,nr.54/10; BOA.DH.EUM2 Sb.68/77:68/73.

[٨٥]لاجل تنفيذ قانون السكان والسوق بصورة مرنة تم تكليف شكري بك مديرا لاسكان العشائر والمهاجرين لكي يتولى ايجاد تخصيصات ماليه خارج نفقات الاعاشة والاسكان وقد تم تخصيص ٢،٢٥٠،٠٠٠ لتغطية النفقات الاضافية للمحافظات الاتية ،قونيا،ادنة ،حلب،سورية،انقرة،الموصل،ازميت،اسكى شهير وكذلك للاقضية المهمة .ينظر:

BOA.DH.SFR.nr.53/253.

وفي البرقية الواصلة الى مدير الداخلية بخصوص الاسكان والتهجير والى قائد الجيش الرابع جمال باش في٢٠ اب بخصوص تغطية مصاريفالارمن كما تم ارسال برقية تتضمن تخصيص (١٠،٠٠٠) ليرة لولاية سورية وذكر فيها ان المساعدات المالية قائمة في حالة أي طلب جديد .

BOA.DH.SFR.nr.55-A/118; BOA.DH.SFR.nr55A/77.

[86] BOA.DH.SFR.nr.54-a/252;nr.55/292.

[87] Ibid,293.

[٨٨] تم بيع اموال الارمن الذين تم ترحيلهم من قبل الحكومة وفق اسلوب المزايدة العلنية ومن تسديد هذه الاموال الى اصحابها عن طريق لجنة الاموال المتروكة . للمزيد ، ينظر:

BOA.DH.SFR.nr.53/30;nr.54/420.

[89] BOA.DH.SFR.nr.56/64.

[٩٠] فيما يخص جمعية اقوام انضر نشريات مديرية الداخلية

Cemiyet-Akvam ve tukiyede Ermeni ve rumlar,Dahiliye Nezareti Umumiyesi Nesriyati,matbaa-Ahmet Ihsan surekasi,Istanbul,1327,s.14.

[91] Abdurrahman cayci,turk-Ermani ILiskilerinde Gercekler.Ankara,2000,s.75-77.

[٩٢] ينظر التقرير الصادر من الجيش الامريكي الى وزير الخارجية الامريكي حول البعثة العسكرية الامريكية الى ارمينيا في:

Maj.Gen.James G.Harbord,United State Army to the Secretart of State.

[٩٣] جرائم الارمن بحق الاتراك في حسن قلعة والقرى التابعة لها للمزيد ينظر

Kantarci,Hasankale ve koylerinde Ermani Mezalimi (Basilmamis Lisans Tezi),Erzurum,1993.

[٩٤] لمزيد من المعرومات عن ارزنجان وماحولها من حيث المظالم والتشكيلات الارمينية ينظر :

Nurcan Yavuz,isgal ve mezalimed-Erzincan,Ankara,1995.

[٩٥] لمزيد من المعلومات عن المظالم الارمينية بحق الاتراك في بايبورت وما حولها ينظر : وثائق مديرية الارشيف العثماني.

Tatyana Karamelimnin Hatirlaina,Emeniler Tarafindan Yapilan Katliam Belgeleri(16=914-1919) I(Basbakanlik Devlet Arsivleri Genel Mudurlugu Osmanli Arsivi Daire Baskanligi Yayin Nu:49),Ankara,2001,s363-373.

[٩٦] لمزيد من المعلومات حول مظالم الارمن بحق الاتراك في منطقة ارضروم وماحولها ينظر:

Muammer Demirel,Birinci Dunya Harbinde Erzurum ve cevresinde Ermeni Hareketleri (1914-1918),Ankara,1996

[٩٧] لمزيد من المعلومات حول مظالم الارمن بحق الاتراك في منطقة كارس وماحولها ينظر:

Gursoy Solmaz,Yasayanlarin Dilinden Erzurum-Sarilkamis-Kasta Ermeni Zulmu(1918-1920),1995

[98] Selcul Ural,Vilayat-I sarkiyed mondors Mutarekesinin Uygulanisi ve Itilaf Devletleri Tarafindan Kontroul(Yayinlannamis Doktora Tezi),Erzurum,2002,s.78-80.

[99] Selami Kilic,Turk-Soviet Iliskilerinin Dogusu:Brest-Litovsk Barisi ve Muzakereleri (22Aralik 1917-3Mart 1918),Istanbul,1998[99]

[100] Cayci,op.cit.,s84-85.

[١٠١] ج. كيراكوسيان، الأتراك الفتيان أمام قضاء التاريخ (منذ عام ١٩١٥ وحتى يومنا هذا)، الجزء الثاني، دار نشر هاياستان، يريفان، أرمينيا، ١٩٨٣، ص ص ١٦٠-١٦١. وقد أثنى زعماء حزب الاتحاد والترقي، وفي مناسبات عديدة، على إخلاص الأرمن للدولة العثمانية (كان الأتراك أنفسهم يطلقون على الشعب الأرمني في الدولة العثمانية، ولقرون طويلة، تسمية "الملة الصادقة" أو الشعب الصادق) . وفي رسالة بعث بها أنور باشا وزير الحربية إلى أحد الزعماء الروحيين الأرمن، أثنى فيها على شجاعة وبسالة الجنود الأرمن في الجيش العثماني أثناء معركة ساريغاميش عام ١٩١٤ ضد الجيش الروسي، حتى أن أحد ضباط الصف الأرمن هو الذي أنقذ أنور باشا من الوقوع في الأسر

[٩٥] ج. كيرا كوسيان ، المصدر نفسه ، ص١٦١.

[١٠٣] حديث لسلطان تركية في ٦ كانون الأول٩١٨، صحيفة العرب، العدد ١٦٤ من المجلد الثالث في ١٣ كانون الأول ١٩١٨ الموافق ٩ ربيع الأول ٣٣٧، بغداد، ص ٢ .

[١٠٤] ج. كيراكوسيان، المصدر السابق، ص ١٦٣.

[١٠٥] مذابح الأرمن، صحيفة العرب، العدد ٤٧٢ (منذ صدور الجريدة) في ١٠ شباط ١٩١٩ الموافق ٨ جمادي الأول ٣٣٧، بغداد، العراق، ص ٣؛ حوادث خارجية-مذابح الأرمن، صحيفة الموصل، عدد ٣٦، ٢٤ شباط ١٩١٩، الموصل، العراق، ص ٣.

[١٠٦] حوادث خارجية، صحيفة الموصل، عدد ٢١، ١٧ كانون ثاني ١٩١٩، الموصل، العراق، ص ٣

[١٠٧] ج. كيراكوسيان، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٦٤

[١٠٨] المصدر نفسه، ص ١٦٣-١٦٤

[١٠٩] المصدر السابق، ص ١٦٤عن صحيفة جاماناك ، ١٩١٨/١٠/٢٢.

[١١٠] المصدر السابق، ص ١٦٤ عن صحيفة رينسانس الصادرة بالفرنسية في أسطنبول في ١٩١٨/١٢/٢٢.

[١١١] حديث لولي عهد تركيا، صحيفة العرب، العدد ٥١٥ في ١ نيسان ١٩١٩ الموافق ٢٩ جمادي الثاني ٣٣٧، بغداد، العراق، ص ١ .

[١١٢] The Turco-Armenian Question, The Turkish point of view, Constantinople, 1919

[١١٣] ج. كيراكوسيان، المصدر السابق، ص ١٧٣

[١١٤] مصير الأستانة، صحيفة العرب، العدد ٤٦٢ ، في ٢٩ كانون الثاني ١٩١٩، بغداد، ص ٢.

[١١٥] المصدر السابق، العدد ٤٧٥ (منذ صدورها) في ١٣ شباط ١٩١٩ الموافق ١١ جمادي الأول ٣٣٧، بغداد، العراق، ص ٢

[١١٦] المصدر السابق، العدد ٤٨٢ (منذ صدورها) في ٢١ شباط ١٩١٩ الموافق ١٩ جمادي الأول ٣٣٧، بغداد، العراق، ص ٣

[١١٧] النائبان الأرمنيان في البرلمان العثماني عام ١٩١٥.

[١١٨] طلب محاكمة الاتحاديين، صحيفة العرب، العدد ٥٤١ في ١ أيار ١٩١٩ الموافق ٢٩ رجب ٣٣٧، بغداد، العراق، ص ٢

[١١٩] الحكومة التركية تقبض على الاتحاديين، صحيفة العرب، العدد ٥٤٤ في ٥ أيار ١٩١٩ الموافق ٤ شعبان ٣٣٧، بغداد، العراق، ص ٢

[١٢٠] صحيفة العرب، العدد ٥٧٧ في ١٣ حزيران ١٩١٩ الموافق ١٤ رمضان ٣٣٧، بغداد، العراق، ص ٢

[١٢١] المصدر السابق، العدد ٥٨٦ في ٢٤ حزيران ١٩١٩ الموافق ٢٥ رمضان ٣٣٧، بغداد، العراق، ص٢

[١٢٢] الأتراك ومذابح الأرمن، صحيفة الموصل، عدد ٨١، ٢٠ حزيران ١٩١٩، الموصل، العراق، ص ٣.

[١٢٣] أخبار تركية عن جرائدها-رجوع بعض المعتقلين من مالطة إلى الأستانة، صحيفة العراق، العدد ١١٥ في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٠ الموافق ٢ صفر ، بغداد، العراق، ص ١.

[١٢٤] محاكمة المسؤولين عن المذابح في تركيا، صحيفة الموصل، عدد ٥٤، ١٤ نيسان ١٩١٩، الموصل، العراق، ص ١-٢

[١٢٥] محاكمة زعماء الاتحاديين، صحيفة الموصل، عدد ٧٨، ١٣ حزيران ١٩١٩، الموصل، العراق، ص ٣.
[١٢٦] ج. كيراكوسيان، المصدر السابق، ص ١٧٥
[١٢٧] المصدر نفسه، ص١٧٦
[١٢٨] م. ف. آرزومانيان، الصراع عبر القرون من اجل البقاء، دار نشر (هاياستان)، يريفان، ١٩٨٩، ص ٤٧٣
[١٢٩] : الحكومة التركية تلقي القبض على زعماء الاتحاديين، صحيفة العرب، العدد ١٦٠ من المجلد الثالث في ٩ كانون الأول ١٩١٨ الموافق ٥ ربيع الأول ٣٣٧، بغداد، العراق، ص ١.
[١٣٠] ج. كيراكوسيان، المصدر السابق، ص ١٧٦.
[١٣١] المصدر نفسه ، ص١٧٧
[١٣٢] : ر.ك.ساهاكيان (دكتور)(المحرر المسؤول) و ا.هـ.بابازيان (المقدمة والترجمة والملاحظات)، إبادة الأرمن بحسب وثائق محاكمة الأتراك الفتيان، أكاديمية علوم أرمينيا السوفييتية–معهد الاستشراق،يريفان،١٩٨٨،ص١٣
[١٣٣] المصدر نفسه ، ص١٤.
[١٣٤] المصدر نفسه ، ص١٦.
[١٣٥]وقد أشارت صحيفة (ملييت) التركية في معرض انتقادها لسياسة وزارة الخارجية التركية تجاه القضية الأرمنية، أشارت إلى وجود (٧٠) صندوقاً من الوثائق المعرضة للتلف في الطابق الأرضي لمبنى وزارة الخارجية التركية. ينظر: ج. كيراكوسيان، المصدر السابق، ص ٣٦٧ عن صحيفة (هاراج)، باريس، ١٩٨١/٩/٣٠.
[١٣٦] ر.ك.ساهاكيان و ا.هـ.بابازيان ، المصدر السابق، ص ١٧
[١٣٧] المصدر نفسه ، ص١٧.
[١٣٨] في كل مرة كانت المحكمة التركية تطلب فيها الوثائق والمراسلات والبرقيات كان لا بد من ختمها وإقرار كونها نسخة طبق الأصل من قبل الجهات التركية المختصة قبل عرضها على المحكمة. ينظر: ج. كيراكوسيان، المصدر السابق، ص ص ١٧٩–١٨٠.
[١٣٩] ر.ك.ساهاكيان و ا.هـ.بابازيان، المصدر السابق، ص ١٨–١٩.
[١٤٠] المصدر نفسه ، ص١٩.
[١٤١] المصدر نفسه ، ص١٩.
[١٤٢] المصدر نفسه ، ص١٩–٢٠.
[١٤٣] المصدر نفسه ، ص٢٠–٢٢.
[١٤٤] المصدر نفسه ، ص٢٢–٢٣.
[١٤٥] في الأستانة (أخبار عن المقطم)، صحيفة الموصل، عدد ٧٣، ٢ حزيران ١٩١٩، الموصل، العراق،ص ٣.
[١٤٦] ر.ك.ساهاكيان و ا.هـ.بابازيان، المصدر السابق، ص ٢٣–٢٤.
[١٤٧] المصدر نفسه ، ص٢٤.
[١٤٨] المصدر نفسه ، ص٢٧. في الوقت الذي تدعو فيه تركيا الباحثين إلى دراسة أرشيفها ووثائقها الرسمية وتدعو أرمينيا إلى تشكيل لجنة مشتركة من المؤرخين لـ(تقصي حقيقة) ما جرى عام ١٩١٥، فأنها في الوقت ذاته، وفي خطوة متناقضة، تنكر حقيقة وقوع مجازر الإبادة الأرمنية، في حين يحوي أرشيف أرمينيا نسخاً من ملاحق صحيفة (تقويمه وقائعي) التركية الرسمية التي تحوي محاضر جلسات المحكمة العسكرية التركية لمحاكمة المسؤولين عن جرائم إبادة الأرمن بما يثبت بشكل قاطع الحقيقة التاريخية لإبادة الأرمن. أما فيما يتعلق بالوثائق الرسمية التركية، فقد جرت إزالة الوثائق الخاصة بإبادة الأرمن منها. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع مقالة عالم الاجتماع والمؤرخ التركي تانير أكجام في الرابط الآتي:
http://www.ermeni.org/english/cleansingarchives.htm
[١٤٩] جمال باشا ورفقاؤه (بريد سوريا)، صحيفة الموصل، العدد ٨٥،٣٠ حزيران١٩١٩، الموصل، العراق، ص ٣.
[١٥٠] المصدر نفسه، ص ٣.
[١٥١] ج. كيراكوسيان، المصدر السابق، ص ٢٣٠.
[١٥٢] المصدر نفسه ، ص٢٣٠ ؛ Christopher Walker; Armenia, The survival of a Nation, N.Y, 1980, P 233.

[١٥٣] محمد رفعت الامام ، القضية الارمنية في الدولة العثمانية (١٨٨٧-١٩٢٣) ، ط١ ، القاهرة ، د.ت، ص١٩٧.
[١٥٤] المصدر نفسه ، ص١٩٨.
[١٥٥] محمد رفعت الامام ، المصدر السابق ، ص١٩٩.
[156] Ibid,s.86-87.
[157] Ibid,s.87.
[158] Ibid,s.88.
[159] Simsir,Ermeni Propaganasinin,op.cit.,s34-36.

المصادر باللغة الانكليزية

1- Erdal ILer ,"Ermeni Kailisesi ve Teror",Ankara,1996.
2- Haz.Yavua ozguldur – Ali Guler-suat Akgl-Mesut koroglu ,Ankara,2001,p.136.
3- S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010.
4- DunAydin,Ermeni Meselesinin ortaya Cikmasinda Fransanin Rolu,Tarih Boyunca Turklerin Ermeni Toplumuil Ilskileri Spmpozyumu(8-12Ekiim 1984 Erzurum)Ankara,1985.s.288.
5- Arzu Etensel Ildem,Fransiz Gezginlerin Gozuyle Turkler ve Yunanlilar,Istanbul,2000>
6- Senol Kantarci,Katolik Ermenilerin Anadoludaki Faaliyetleri ,Turkiyenn Guvenligi Sempozyum:Tarihten Gunumuze ic ve Dis tehditler (Elazig 17-19Ekim 2001),Bildiriler,Elazig,2002.
7- Davut Kilic,osmanli Idaresinde Ermeniler Aasindaki Dini ve siyasi mucadeleler,Ankara,2000.
8- Durmus yilmaz,Fransanin Turkiye Ermenilerini Katoliklestirme Faaliyeti,Konya,2001.
9- Yves Ternon,Ernon,Ermeni Tabusu,Istanbul,1993,s.54.
10- Aydin,Ermeni Meselesinin ortaya Cikmasinda ,op.cit.,s.288-289.
11- Bayram KodamanmTurkler-Ermeniler ve Averupa,1994.
12- Enver Ziya Karal,Osmanli Tarihi,C.VIII.,Ankara,1962..
13- Yusuf Halacoglu,Ermeni meselesiyle Ilgili Birkac Rus kaynagi,Yeni Turkiye:Ermeni Sorunu ozel sayisi,II,sayi:38(Mart-Nisan 201).Ankara,2001.
14- M.Kemal oke,Ermeni Meselesi,Istanbul,1986,s.89.
15- S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010,p13.
16- Salim Cohce,Buyuk Ermenistan I Kurma Projeseind Kurtlere Bicilen Rol"I Milletlerarasi Dogu ve Guneydogu Anadoluda Guvenlik ve Huzur Sepozyumu,(27-29Mart2000),Elazig,2000.
17- Halacoglu,Ermeni Tehciri ve gercekler,Ankra,2001,s.14.
18- M.Hidayet vahapoglu,Osmanlidon Gunumuze Azinlik ve Yabanci okullar,Ankara,1991

19- Salih Zahr al-Din, The Policy of the Ottoman Government in Western Armenia and the position of the International Powers on it, Beirut, 2010
20- Azmi suslu,Ermeniler ve 1915 Tehcir Olay,Ankara,1990.
21- S,enoi Kantarci,Tarih Bouyunca Turk Ermeni ilis,kileri sorunu;nun ortaya c,ikis,I,Ankara,2010.
22- Justin McCarthy,Muslumanlar ve Azinliklar,cev.Bilg Umar,Istanbul,1998,s.43-44.
23- Muhammad Refaat al-Imam, "The Massacres of Adana in April 1909 and their Impact in Egypt," Eric magazine, No. 7, in November 2010.
24- H.Erdogan Cengiz,Amal ve Harekat-I ihtilaliyyesi,Ankara,1983,s.255.
25- Cemiyet-Akvam ve tukiyede Ermeni ve rumlar,Dahiliye Nezareti Umumiyesi Nesriyati,matbaa-Ahmet Ihsan surekasi,Istanbul,1327,s.14.
26- Abdurrahman cayci,turk-Ermani ILiskilerinde Gercekler.Ankara,2000,s.75-77.
27- Kantarci,Hasankale ve koylerinde Ermani Mezalimi (Basilmamis Lisans Tezi),Erzurum,1993.
28- Muammer Demirel,Birinci Dunya Harbinde Erzurum ve cevresinde Ermeni Hareketleri (1914-1918),Ankara,1996
29- Selcul Ural,Vilayat-I sarkiyed mondors Mutarekesinin Uygulanisi ve Itilaf Devletleri Tarafindan Kontroul(Yayinlannamis Doktora Tezi),Erzurum,2002,s.78-80.
30- Selami Kilic,Turk-Soviet Iliskilerinin Dogusu:Brest-Litovsk Barisi ve Muzakereleri (22Aralik 1917-3Mart 1918),Istanbul,1998.
31- Muhammad Refaat al-Imam, The Armenian Case in the Ottoman Empire (1887-1923), 1st edition, Cairo, DT, p. 197.